الحافظ ابن السكن

وكتابه «السنن» المسمى «السنن الصحاح المأثورة»

(294هـ - 353هـ)

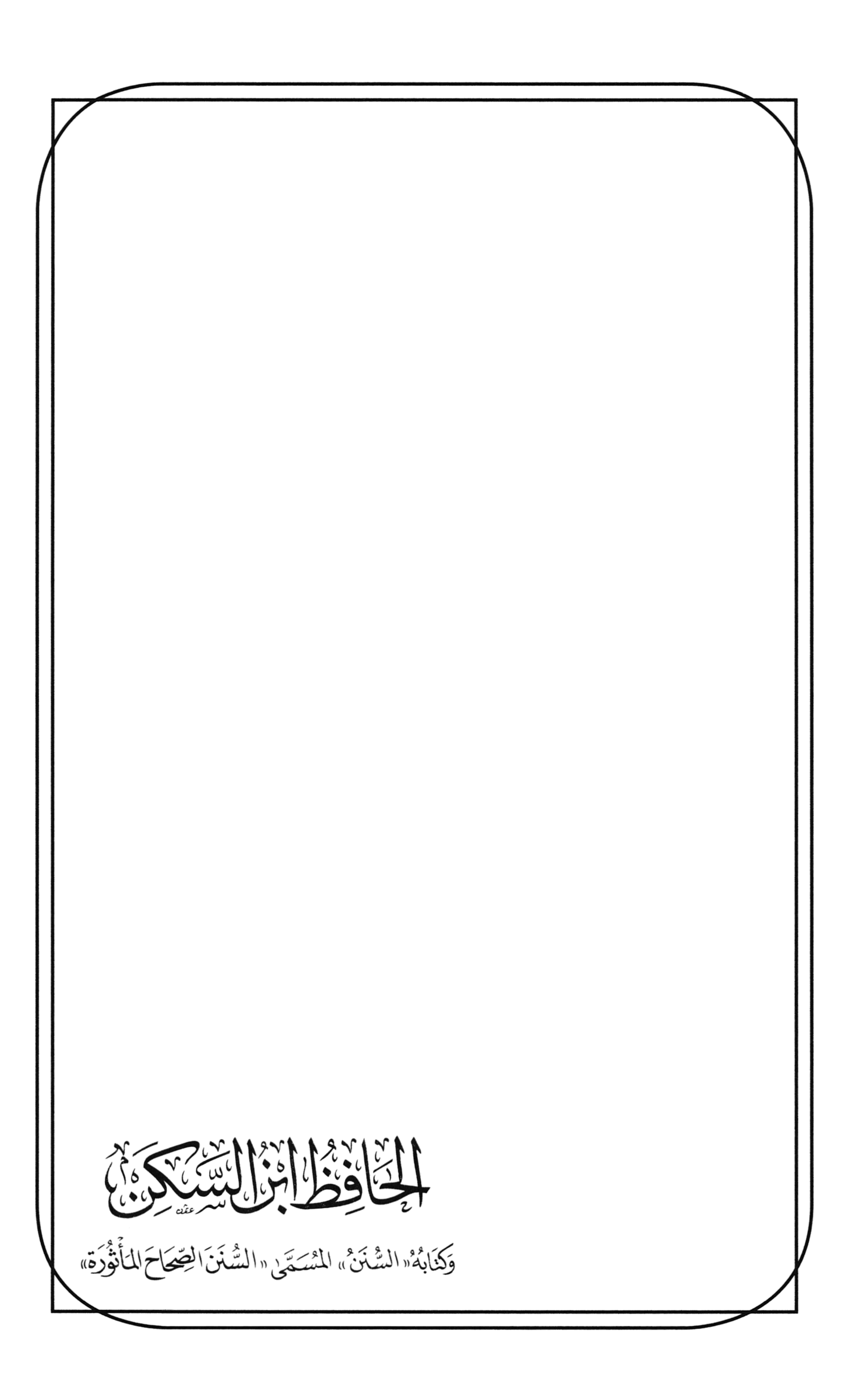
تأليف

د. عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



الدار المالكية


الحافظ ابن السكن
وكتابه «السنن» المسمى «السنن الصحاح المأثورة»

الطبعة الأولى

1437هـ - 2016م

ISBN 978-9938-907-20-9





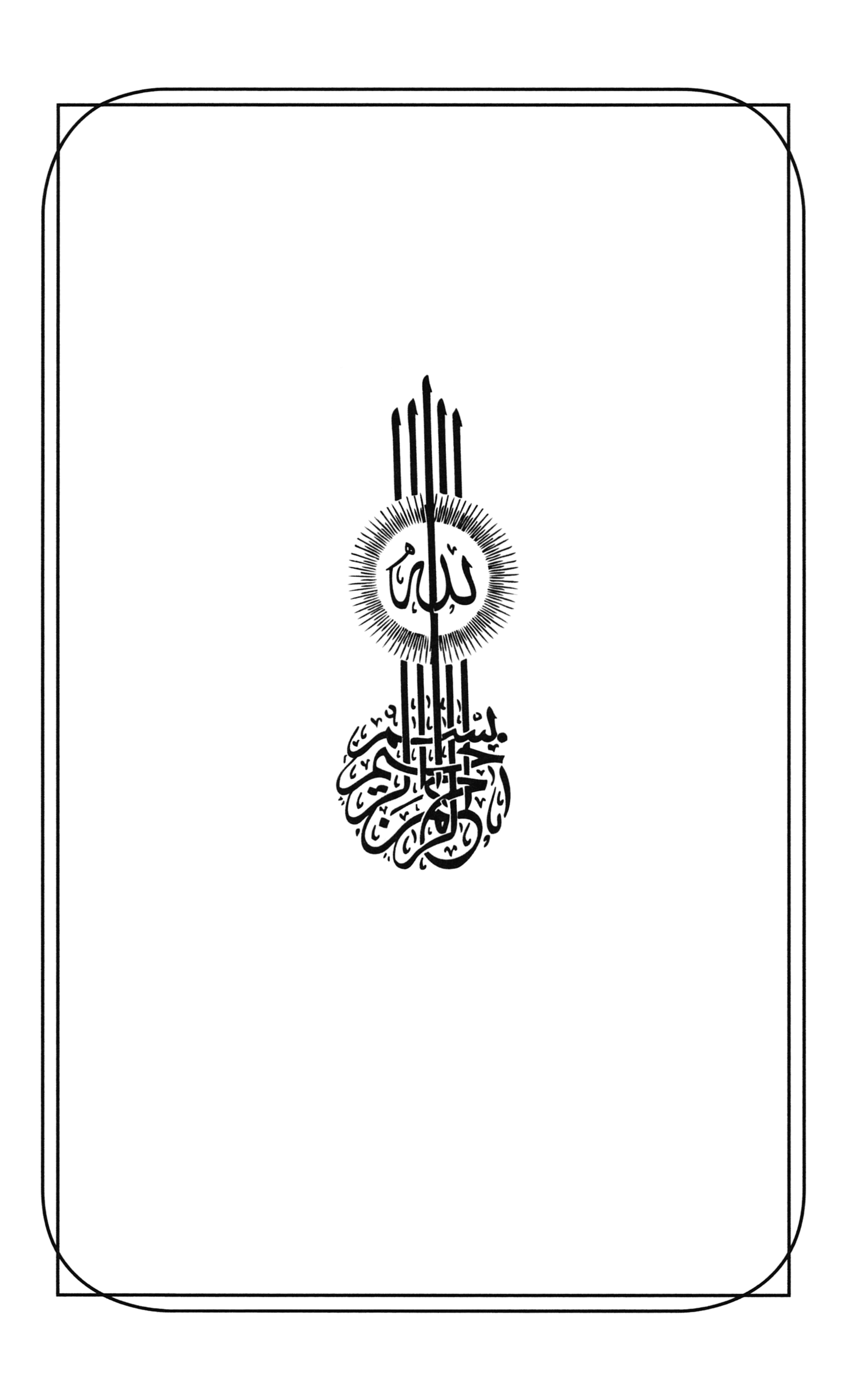
للطباعة والنشر والتوزيع

تونس - قبلي: طريق قابس - قرب جامع خالد بن الوليد

هاتف: 24599530 / 27734029

بيروت - لبنان هاتف: 009613450189 / 009611472705

Email: Daralmalikiya@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

اعلم علمني الله وإياك، أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة، لأمرين:

أحدهما: إنهم كانوا في ابتداء الحال، قد نهوا عن ذلك كما ثبت في «صحيح مسلم»، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة(1).

ثم إنه في عصر تابعي التابعين صنفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبعضهم جمع كلام الصحابة. اهـ.

وأول من دون الحديث [التدوين الشامل] ابن شهاب الزهري على رأس المائه بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد(2).

---

(1) «هدي الساري» لابن حجر (ص/ 4)، وانظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/ 30 - 52).

(2) «فتح الباري» لابن حجر (1/ 208) بتصرف يسير. وقد أثبت الأعظمي في =

وقد تنوعت مقاصد المحدثين في طريقة تدوين السنة النبوية وتصنيفها:

فمنهم من صنفها على **الأبواب**، ومنهم من صنفها على **المسانيد**، ومنهم صنفها على **العلل**.

ومن أبرز مقاصد المحدثين في هذا الموضوع تجريد (الحديث الصحيح) وإفراده بالجمع والتصنيف[1].

وقد تعددت المصنفات في جمع الأحاديث الصحيحة وتنوعت، واختلف المصنفون في هذا الموضوع في شروطهم، وتفاوتت مراتب الأحاديث عندهم.

ومن أبرز كتب الصحاح كتاب «السُّنَنُ» **المسمى بـ** «السُّنَنَ الصِّحَاحَ المَأْثُورَة» **للحافظ** ابْنِ السَّكَنِ **(ت 353هـ)**

وهذا الكتاب يكثر وروده في كتب التخريج والمشيخات والشروح الحديثية، ومع هذا فإن المعلومات عنه عزيزة ونادرة.

وندرة هذا الكتاب وعزة وجوده قديمة، فهذا مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي يقول عن الحافظ ابن السكن وكتابه:

= كتابه «دراسات في الحديث النبوي» ما وقف عليه من الصحف والكتابات من العهد النبوي إلى منتصف القرن الثاني (1 - 150هـ) فأحصى كتابة الحديث عن خمس مئة (500) من أعلام الصحابة والتابعين وأتباعهم، ونقض بذلك دعاوى جملة من المستشرقين في تأخر كتابة السنة النبوية.

(1) من أفضل الكتب في بيان مقاصد المحدثين بالتصنيف ومناهجهم كتاب «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للكتاني (ت1345هـ)، فقد ذكر الكتاني أكثر من خمسين نوعاً من طرائق المحدثين في جمع السنة وتصنيفها.

وقع كتابه الصحيح المنتقى إلى أهل الأندلس[1].

ويقول أيضاً: ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة[2].

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

1 - منزلة هذا الكتاب ومكانته لدى أهل الحديث.

2 - منزلة مؤلفه في علم الحديث وعلله.

3 - الوقوف على رتبة الكتاب بين كتب الصحاح، وكذا منزلة تصحيح مؤلفه.

يضاف إلى ذلك أن الكتاب لا زال في عالم المخطوط، بل يعد عند عدد من المختصين في عداد المفقود، ولا يعلم له وجود فيما ظهر من فهارس خزائن المخطوطات المحلية والعالمية.

لأجل ما تقدم جاءت الرغبة في جمع ما تفرق من المعلومات والنقول عن هذا الكتاب ومؤلفه من خلال كتب المشيخات والتخريج وشروح الحديث وغيرها من فنون الحديث التي تبين معالم من منهجه، ويظهر بها منزلته.

وأرجو أن يكون هذا العمل لبنة صالحة في بناء السنة الشامخ، وإسهاماً في خدمة السنة النبوية من خلال إبراز جوانب مهمة مطمورة من جهود الأئمة والحفاظ في جمع السنة وتصنيفها.

ويكون بذلك إضافة جديدة تضم إلى جهود الباحثين في جمع (مناهج المحدثين) في التدوين والتصنيف.

---

(1) «تذكرة الحفاظ» (3/ 100).

(2) «سير أعلام النبلاء» (16/ 117).

ووسمت هذا البحث بـ

الحافظ ابن السكن

وكتابه «السنن» المسمى «السنن الصحاح المأثورة»

(294هـ - 353هـ)

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس، وفيما يأتي تفصيل مجمل الخطة:

الفصل الأول: الحافظ ابن السكن حياته وآثاره.

المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني : رحلاته العلمية.

المبحث الثالث : أشهر شيوخه.

المبحث الرابع : أشهر تلاميذه.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: روايته لصحيح البخاري وإتقانه لها.

المبحث السابع : ثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن : وفاته رحمه الله.

الفصل الثاني: التعريف بكتابه (السنن الصحاح) ومنهجه فيه.

المبحث الأول : اسمه العلمي.

المبحث الثاني : سبب تأليفه.

المبحث الثالث : موضوع الكتاب وترتيبه وعدد أحاديثه.

المبحث الرابع : موارده في كتابه.

المبحث الخامس: كتاب ابن السكن بين المشارقة والمغاربة، وأشهر المصادر التي تروي من طريقه وتنقل عنه.

المبحث السادس: منهجه في كتابه.

المبحث السابع : بيان شرطه، ومراتب أحاديث الكتاب.

المبحث الثامن : نماذج لأحاديث مسندة من الكتاب.

المبحث التاسع : ثناء العلماء على الكتاب.

المبحث العاشر : رواة الكتاب «السنن»، ونُسخِه المخطوطة.

هذا وأسأل الله الكريم المنان - بمنه وفضله - العلم النافع والعمل الصالح، والتوفيق والسداد، واستمد منه العون والرشاد، وأصلي وأسلم على النبي المصطفى وآله وصحبه المستكملين الشرفا[1].

كتبه

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع

25/ 2/ 1433هـ

---

(1) هذا الجزء (بحث محكم) مقدم لكلية الشريعة والقانون فرع جامعة الأزهر بطنطا عام 1433هـ، وقد تم تحكيمه وإجازته وقبوله للنشر.
وقد قام الباحث ماجد بن محسن العتيبي بإعداد رسالته الماجستير بكلية التربية بجامعة الملك سعود عن (ابن السكن وأثره في علوم الحديث) بإشراف الأخ الكريم الشيخ أ. د علي الصياح، وكنت ضمن لجنة المناقشة مع الأخ الكريم الشيخ د. خالد العيد. وقد أجاد الباحث وأفاد - مع توسع في جملة من المباحث - نفع الله به.
وكانت المناقشة عام 1436هـ.

التمهيد

أنواع المصنفات في الحديث الصحيح وأبرز المؤلفات في ذلك

1 - الكتب المصنفة في الصحيح والمرويات القوية.

2 - المستدركات على الصحيحين.

3 - المستخرجات على الصحيحين.

التمهيد

أنواع المصنفات في الحديث الصحيح وأبرز المؤلفات في ذلك

1 - الكتب المصنفة في الصحيح والمرويات القوية.

تعددت المصنفات في جمع الحديث الصحيح والمرويات القوية وتنوعت، وسأورد هنا أبرز هذه المصنفات وأشهرها:

- **(صحيح البخاري)** واسمه العلمي «الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه». **للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256 هـ).**

- **(صحيح مسلم)**، واسمه العلمي «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ» للإمام **مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ).**

قال الحافظ ابن الصلاح في مراتب الصحيح: «وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: «صحيح متفق عليه»، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به»[1] اهـ.

---

(1) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ 28).

ومن المصنفات في الصحيح والمرويات القوية مما لم يبلغ رتبة «الصحيحين»:

(الموطأ) للإمام مالك بن أنس (179 هـ).

قال الحافظ ابن حجر: «والحاصل من هذا أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، والثوري، وابن إسحاق، ومعمر، وابن جريج، وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم، ولهذا قال الشافعي: «ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك».

فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف.

وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف. فأول من جمعه البخاري، ثم مسلم كما جزم به ابن الصلاح»[1] اهـ.

(السنن الصغرى) للإمام أحمد بن شعيب النسائي (303هـ).

كِتاب «سنن النسائي» معروف (بالسنن الصغرى)، وسماه (المجتبى)، بالنون، أو الباء الموحدة، والمعنى قريب، والأشهر هو الأخير.

قال الخليلي: حافظ متفق عليه رضيه الحفاظ، وكتابه يضاف إلى كتاب مسلم.

وقال الذهبي - مشيداً بكتابه السنن -: أبوعبد الرحمن النسائي صاحب الصحيح.

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (1/ 279).

قال ابن طاهر: فالدارقطني سمى كتاب السنن صحيحاً مع فضله وتحقيقه.

وقال ابن الأحمر الراوي عن النسائي: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول - إلا أنه لم يبين علته - والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله.

قال الحافظ ابن الصلاح: وأطلق الخطيب والسلفي الصحة على كتاب النسائي.

قال ابن حجر: قلت: وقد أطلق عليه - أيضاً - اسم الصحة أبوعلي النيسابوري وأبوأحمد بن عدي وأبو الحسن الدارقطني وابن منده وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم.

قال ابن حجر: وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصيحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي[1] اهـ.

وقال ابن عراق - في حديث فضل قراءة آية الكرسي الذي خرجه النسائي -: قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المشكاة: غفل ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات وهو من أسمج ما وقع له. قلت [ابن عراق]: ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش مختصر الموضوعات لابن درباس ما نصه: **حديث أبي أمامة هذا** أخرجه **النسائي ولم يعلله وذلك يقتضي صحته**[2].

■ (المنتقى) لابن الجارود (ت 307 هـ).

قال الحافظ الذهبي: «المنتقى في السنن» مجلد واحد في الأحكام،

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (1/ 481 - 484).

(2) «تنزيه الشريعة» لابن عراق (1/ 288).

لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد[1].

■ **(صحيح ابن خزيمة)** للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت **311هـ**)، وسمى ابن خزيمة كتابه: «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة».

قال السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك[2].

■ **(صحيح ابن حبان)** للإمام محمد بن حبان البُستي (ت **354هـ**).

قال الحافظ ابن حجر - عن شرط ابن خزيمة -: مثل شرط ابن حبان سواء، لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله.

وقال السيوطي: وصحيح ابن حبان، ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد؛ ولهذا سماه: «التقاسيم والأنواع»، وسببه أنه كان عارفاً بالكلام والنحو والفلسفة؛ ولهذا تكلم فيه ونسب إلى الزندقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نفي من سجستان إلى سمرقند، والكشف من كتابه عسر جداً، وقد رتبه بعض المتأخرين على أبواب، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافاً وجرد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد[3].

■ **(صحيح ابن السكن)**، وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في محله.

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (11/ 147).

(2) «تدريب الراوي» (1/ 115).

(3) «تدريب الراوي» (1/ 115).

(**المختارة**)، واسمه «الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» وهو مشهور بـ«**المختارة**» للضياء المقدسي (ت **643**هـ).

وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم لا على الأبواب ولم يكمل.

التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها[1] وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيره جداً.

وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وذكر الزركشي: أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي، وابن حبان.

وذكر ابن عبد الهادي في «الصارم المنكى» نحوه، وزاد: فإن الغلط فيه قليل ليس هو مثل صحيح الحاكم فإن فيه أحاديث كثيرة[2] اهـ.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلفات في الصحاح - غير الصحيحين - ليست في رتبة واحدة، بل هي متفاوتة في التزام شرائط القبول، بل فيها المقبول والمردود.

قال الحافظ ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من (المستدرك) بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً... ولا بد من النظر في أحاديث كل ليحكم على كل واحد منها بما يليق به. والله أعلم[3].

قال ابن حجر: فحكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم

---

(1) «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص/ 24).

(2) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ 24).

(3) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص/ 27).

يظهر في بعضها علة قادحة[1].

وقال الحافظ السخاوي: وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة[2].

2 - المستدركات على الصحيحين.

هي المصنفات التي جمعت الأحاديث التي على شرط البخاري ومسلم وليس بمذكور في كتابيهما، ومن أبرز الأمثلة:

- **(كتاب الإلزامات)** لأبي الحسن الدارقطني (ت 385هـ) وهو كالمستدرك على الصحيحين جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابيهما وألزمهما ذكره وهو مرتب على المسانيد في مجلد لطيف.
- **(المستدرك عليهما)** للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الأنصاري الهروي المالكي نزيل مكة (**434هـ**) وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطني في مجلد لطيف أيضاً[3].
- **(المستدرك على الصحيحين)** لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت **405هـ**).

قال الحافظ الذهبي: ففي المستدرك جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، وهو قدر النصف، وفيه نحو الربع مما صح سنده أو حسن.

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (1/ 291).

(2) «فتح المغيث» (1/ 56).

(3) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ 23).

وفيه بعض العلل. وباقيه مناكير وواهيات وفي بعضها موضوعات قد أفردتها في جزء انتهى كلامه[1].

قال الحافظ ابن كثير: في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة:

فيه الصحيح المستدرك، وهو قليل.

وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم.

وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضاً.

وقد اختصره شيخنا أبو عبد الله الذهبي، وبين هذا كله، وجمع فيه جزءاً كبيراً مما وقع من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث. والله أعلم[2].

قال الحافظ ابن حجر: وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية[3].

3 - المستخرجات على الصحيحين.

المستخرجات جمع مستخرج، وهو مشتق من الاستخراج، وهو: أن يأتي حافظ إلى «صحيح البخاري» - مثلاً - فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في من فوقه.

وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد مع وجود سند يوصله إلى الأقرب إلا لغرض من علو أو زيادة حكم، أو نحوه، وإلا فلا يسمى مستخرجاً[4].

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (1/ 314).

(2) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص/ 27)، وانظر مزيد تفصيل عن «مستدرك الحاكم» كتاب «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (1/ 312 - 319).

(3) «تدريب الراوي» (1/ 113).

(4) «تدريب الراوي» (1/ 117)، و«فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (1/ 118).

أمثلة المستخرجات:

- **(المستخرج على الصحيحين)** لأبي بكر البرقاني.
- **(المستخرج على الصحيحين)** لأبي نعيم الأصفهاني.

قال الحافظ ابن حجر: رأيت في مستخرج أبي نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء، لأن أصل مقصوده بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات وإنما وقعت اتفاقا. والله أعلم[1].

- **(المستخرج على البخاري)** لأبي بكر الإسماعيلي.

قال الحافظ ابن حجر: وأما كتاب الإسماعيلي... فرب حديث أخرخه البخاري من طريق بعض أصحاب الزهري عنه - مثلاً - فاستخرجه الإسماعيلي وساقه من طريق آخر من أصحاب الزهري بزيادة فيه وذلك الآخر ممن تكلم فيه فلا يحتج بزيادته[2].

- **(المستخرج على صحيح مسلم)** لأبي عوانة الإسفرائيني.

قال ابن حجر: كتاب أبي عوانة وإن سماه بعضهم مستخرجاً على مسلم فإن له فيه أحاديث كثيرة مستقلة... ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف - أيضاً - والموقوف[3].

قال الحافظ السخاوي: وأما ما يقع في المستخرجات على الصحيحين من زيادة في أحاديثهما، أو تتمة لمحذوف، أو نحو ذلك - فهي صحيحة، لكن مع وجود الصفات المشترطة في الصحيح، فيمن بين صاحب المستخرج والراوي.

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» (1/ 293).

(2) «النكت على ابن الصلاح» (1/ 292).

(3) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (1/ 290).

الفصل الأول

الحافظ ابن السكن حياته وآثاره

المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني : رحلاته العلمية.

المبحث الثالث : أشهر شيوخه.

المبحث الرابع : أشهر تلاميذه.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: روايته لصحيح البخاري وإتقانه لها.

المبحث السابع : ثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن : وفاته رحمه الله.

الفصل الأول

الحافظ ابن السكن حياته وآثاره[1]

• المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده:

هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن بن سعيد بن مصعب بن رستم بن برثنة بن كسرى أنو شروان[2] البغدادي، ثُمَّ المصري العطار وقيل: البزاز الحافظ.

وكنيته: أبو علي وهو مشهور بها، وربما كني أبو عثمان[3].

وعامة من ترجم له يذكر أن أصله من بغداد ثم سكن مصر. وخالف

---

(1) ينظر: «نزهة الناظر فيمن حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر» لرشيد الدين العطار (رقم/ 32)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (21/ 218)، و«تاريخ الإسلام» (26/ 88) و«سير أعلام النبلاء» (16/ 117)، و«تذكرة الحفاظ» (3/ 100)، و«العبر» (2/ 92) جميعها للذهبي، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (5/ 76)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردى (1/ 387)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (3/ 12)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص/ 75)، و«الأعلام» للزركلي (3/ 98)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (4/ 227).

(2) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (21/ 218)، ولم أجد سرد النسب هكذا إلا عند ابن عساكر، وغالب من ترجم له يقف عند السكن.

(3) «نزهة الناظر فيمن حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر» لرشيد الدين العطار (رقم/ 32).

في ذلك رشيد الدين العطار فقال: ويقال: إنه بغدادي سكن مصر قاله أبو علي الجياني، والصحيح أنه مصري ولعل الخطيب أيضاً لم يترك ذكره لأنه لم يقف على أنه حدث ببغداد لأن شرطه أن لا يذكر من الغرباء إلا من حدث بها[1].

مولده سنة أربع وتسعين ومائتين.

- **المبحث الثاني: رحلاته العلمية.**

يعد الحافظ ابن السكن من الحفاظ الموصوفين بسعة الرحلة، فقد أكثر الترحال ما بين النهرين: نهر جيحون، ونهر النيل[2].

قال رشيد الدين: ذو رحلة واسعة جمع فيها بين الشام والعراق وقزوين وجرجان والري وطبرستان وخراسان وبخارى وسمرقند وغير ذلك من البلاد والنواحي[3].

سمع (ببغداد) من: أبي القاسم البغوي، وابن أبي داود، وطبقتهما.

و(بحران) من الحافظ أبي عروبة، وطائفة.

و(بدمشق) من: أحمد بن عمير بن جوصا، وسعيد بن عبد العزيز الحلبي، وأقرانهما.

و(بخراسان) من محمد بن يوسف الفربري أشهر رواة «صحيح البخاري».

---

(1) «نزهة الناظر» لرشيد الدين العطار (رقم/ 32).

(2) «سير أعلام النبلاء» (16/ 117)، و«تذكرة الحفاظ» (3/ 100).

(3) «نزهة الناظر» لرشيد الدين العطار (رقم/ 32).

و(بنيسابور) من: أبي حامد بن الشرقي، ومكي بن عبدان.

قال الحافظ الذهبي: نزل مصر بعد أن أكثر الترحال ما بين النهرين: نهر جيحون، ونهر النيل... وأعانه على سعة الرحلة التكسب بالتجارة[1].

• المبحث الثالث: أشهر شيوخه.

تحصل لأبي علي بن السكن مشيخة كبيرة، وأدرك جماعات من الحفاظ الكبار، وساعده ذلك رحلته الواسعة وتكسبه وتجارته.

وأدرك في رحلاته المسندين المعمرين وعلا إسناده بسبب ذلك، فليس بينه وبين الإمام أحمد بن حنبل وطبقته إلا راو واحد وهو أبو القاسم البغوي مسند العالم[2].

وقد أخذ عنه ابن السكن جملة من مصنفات الإمام أحمد منها كتاب (الأشربة)[3].

قال رشيد الدين العطار: ذو رحلة واسعة[4] اهـ. ومن أشهر شيوخه:

1 - أبو القاسم البغوي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه، الحافظ، الإمام، الحجة، المعمر، مسند العصر، أبو القاسم البغوي الأصل، البغدادي الدار والمولد

---

(1) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (16/ 117).
(2) هكذا وصفه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (2/ 217).
(3) «فهرست ابن خير» (ص/ 228).
(4) : «نزهة الناظر فيمن حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر» لرشيد الدين العطار (رقم/ 32).

(ت **317** هـ) وقد استكمل مائة سنة وثلاث سنين وشهراً واحداً[1]، وقد أكثر عنه كما نص عليه رشيد الدين العطار[2].

2 - **أبو بكر بن أبي داود**، عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الحافظ ابن الحافظ، (ت **316** هـ)[3].

3 - **أبو عروبة الحافظ**، الإمام محدث حران الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الحراني صاحب التاريخ (ت **318** هـ)[4].

4 - **الفربري**، محمد بن يوسف الفربري (**320** هـ)، أشهر رواة صحيح البخاري، سمع منه بخراسان (صحيح البخاري)، فكان ابن السكن أول من جلب الصحيح إلى مصر، وحدث به[5].

5 - **أبو حامد بن الشرقي** تلميذ الإمام مسلم، وهو الحافظ الحجة أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري. قال الذهبي: وصنف الصحيح، وكان فريد عصره حفظًا وإتقانًا ومعرفة (ت **325** هـ)[6].

6 - **مكي بن عبدان** بن محمد بن بكر بن مسلم التميمي المحدث، الثقة، المتقن، أبو حاتم التميمي النيسابوري (ت **325**هـ)[7].

---

(1) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (2/ 217)، و«العبر في خبر غبر» للذهبي (1/ 476)

(2) : «نزهة الناظر فيمن حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر» لرشيد الدين العطار (رقم/ 32).

(3) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (2/ 235).

(4) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (2/ 239)، و«طبقات الحفاظ «للسيوطي (ص/ 64)

(5) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (15/ 10)، و«العبر في خبر من غبر» للذهبي (2/ 9).

(6) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (3/ 29).

(7) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (15/ 70).

7 - يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب الإمام، الحافظ، المجود، محدث العراق، أبو محمد الهاشمي، البغدادي، رحال، جوال، عالم بالعلل والرجال (ت 318هـ)[1].

8 - أبو نعيم عبد الملك بن محمد الجرجاني الحافظ الحجة الفقيه، وتخرج بأبي زرعة وأبي حاتم، وقال الحاكم: من أئمة المسلمين (ت 323هـ)[2].

9 - أبو العباس ابن عقدة، حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي مولى بني هاشم (ت 332هـ)[3].

10 - القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد ومحدثها (ت 330هـ)[4].

11 - أبو جعفر الطحاوي، الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري الطحاوي الحنفي (ت 321 هـ)[5].

- **المبحث الرابع: أشهر تلاميذه.**

1 - أبو سليمان بن زبر الربعي، الحافظ المفيد المصنف أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة الربعي، محدث دمشق وابن

---

(1) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (14/ 501)، و«تذكرة الحفاظ» (2/ 240).

(2) «تذكرة الحفاظ» (3/ 26).

(3) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (15/ 340)، و«تذكرة الحفاظ» (3/ 40).

(4) «العبر في خبر من غبر» للذهبي (2/ 37)، و«تذكرة الحفاظ» (3/ 31).

(5) «تذكرة الحفاظ» (3/ 21).

قاضيها أبي محمد بن زبر (ت 379هـ)[1].

2 - أبو عبد الله ابن منده الأصبهاني، الإمام، الحافظ، الجوال، محدث الإسلام، أبو عبد الله محمد ابن المحدث أبي يعقوب إسحاق ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن منده صاحب التصانيف (ت 395هـ)[2].

3 - عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان الحافظ الإمام المتقن النسابة، أبو محمد الأزدي المصري (ت 409هـ)[3].

4 - عبد الرحمن بن عمر التجيبي الشيخ، الإمام، الفقيه، المحدث، الصدوق، مسند الديار المصرية، أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد التجيبي، المصري، المالكي، البزاز، المعروف: بابن النحاس (ت 416هـ)[4].

5 - ابن مُفَرِّج الحافظ الإمام القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج الأموي مولاهم الأندلسي القرطبي: ويكنى أيضًا أبا بكر، ويعرف أيضًا بابن الفنتوري، نسبة إلى فنت أورية قرية بقرطبة (ت 380هـ)[5].

6 - خلف بن القاسم بن سهل الحافظ، أبو القاسم الأندلسي بن الدباغ، محدث الأندلس، وكان ابن عبد البر لا يقدم عليه أحدًا من شيوخه

(1) «تذكرة الحفاظ» (3/ 135).

(2) «سير أعلام النبلاء» (17/ 28).

(3) «تذكرة الحفاظ» (3/ 167).

(4) «سير أعلام النبلاء» (17/ 313).

(5) «تذكرة الحفاظ» (3/ 142).

(ت 393هـ)[1].

7 - أحمد بن محمد بن يحيى بن عبيد الله بن أبي عيسى القرطبي أبو القاسم قال ابن الأبار: وسمع بمصر من أبي علي بن السكن معجمه في الصحابة سنة خمس وأربعين وقفت على ذلك بخط ابن السكن[2].

- **المبحث الخامس: مؤلفاته.**

طالت الرحلة بالحافظ ابن السكن، وكثرت مروياته بسبب ذلك وتوسعت، وكانت تجارته - بفضل الله تعالى - ساعداً قوياً له في ذلك.

وفي آخر حياته سكن مصر وبحوزته مرويات ومسموعات كثيرة، على رأسها سماع «صحيح البخاري».

ويعتبر أول من أدخل «صحيح البخاري» إلى مصر وحدث به[3].

وصنف المصنفات الكبيرة التي انتخبها من مسموعاته الواسعة.

ورحل له الحفاظ من المغاربة وسمعوا منه مؤلفاته وغيرها، وانفردوا بروايتها ونقلها.

قال الحافظ الذهبي: ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة[4].

وقال أيضاً: ووقع كتابه الصحيح المنتقى إلى أهل الأندلس[5].

---

(1) «تذكرة الحفاظ» (3/ 153)، و«سير أعلام النبلاء» (17/ 113)، و«طبقات الحفاظ» (ص/ 81).

(2) «التكملة لكتاب الصلة» (1/ 16).

(3) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (15/ 10)، و«العبر في خبر من غبر» للذهبي (2/ 9).

(4) «سير أعلام النبلاء» (16/ 117).

(5) «تذكرة الحفاظ» (3/ 100).

وفيما يأتي بيان كتبه وآثاره التي وقفت عليها:

1 - (السنن) الموصوف بالصحيح، وهو أشهر مصنفاته، وسيأتي الكلام عليه.

2 - (الحروف في أسماء الصحابة)، ذكره عامة من ترجم له، منهم ابن خير الإشبيلي[1].

وقال ابن عبدالبر: كتاب أبي علي بن عثمان بن السكن الحافظ المعروف بكتاب **(الحروف في الصحابة)** حدثني به أبو القاسم خلف بن القاسم قرأه عليَّ من كتابه من أوله إلى آخره حدثني به عن مؤلفه سماعاً منه[2].

وقال ابن حجر: معرفة الصحابة لأبي علي بن السكن ويسمى الحروف[3].

3 - (الضعفاء والمتروكين)، ذكره ابن خير الإشبيلي وقال: ولم يتم تأليفه[4].

وقال ابن عساكر: رأيت له (جزءاً) من كتاب كبير صنفه في معرفة أهل النقل، يدل على توسعه في الرواية، إلا أن فيه أغاليط[5]. اهـ.

4 - (حديث الثوري)، لم يذكره أحد ممن ترجم له، ولم أجده إلا عند رشيد الدين العطار في كتابه «غرر الفوائد المجموعة» **(1/ 143)** ذكره أثناء تخريج حديث شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب في (الصلاة الوسطى) قال: وهذا إسناد حسن متصل وليس لشقيق بن عقبة ذكر في صحيح مسلم

---

(1) «الفهرست» (ص **183**).

(2) «الاستيعاب» (**1/ 8**).

(3) «المعجم المفهرس» (**1/ 254**).

(4) «الفهرست» (ص/ **179**).

(5) «تاريخ دمشق» (**21/ 219**).

إلا في هذا الحديث فيما علمت، وأخرجه الحافظ أبو علي بن السكن المصري في (**جمعه حديث الثوري**).

5 - (زوائده على صحيح البخاري)، ومما يدخل في آثاره: تعاليقه وحواشيه على روايته لصحيح البخاري عن الفربري.

قال ابن حجر في «هدي الساري» (ص/ **351**) وقد صرح بذلك البخاري فيما رواه أبو علي بن السكن الحافظ في (زوائده في الصحيح) قال أنبأنا الفربري قال: قال البخاري هكذا.

وقال الحافظ ابن حجر: قال أبو علي الغساني: إنما تكلم عبد الغني على ما وقع له من رواية أبي علي بن السكن فظن أنه من عمل البخاري وإنما هو من عمل ابن السكن[1].

- **المبحث السادس: روايته لصحيح البخاري وإتقانه لها.**

من آثاره المحمودة ومسموعاته الفريدة روايته لصحيح البخاري عن الفربري وإتقانه لها، سمعه منه بخراسان، فكان ابن السكن أول من جلب الصحيح إلى مصر، وحدث به[2].

قال الذهبي: وحدث عن الفربري بالصحيح: أبو علي سعيد بن السكن الحافظ بمصر في سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة. فهو أول من حدث بالكتاب عن الفربري، وأعلمهم بالحديث[3] اهـ.

---

(1) «هدي الساري» (ص/ 377).

(2) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (15/ 10)، و«العبر في خبر من غبر» للذهبي (2/ 9).

(3) «تاريخ الإسلام» للذهبي (23/ 614).

وقد تلقى أعلام المغاربة هذه الرواية عن ابن السكن، وعامة رواية المغاربة لصحيح البخاري من طريق الحافظ ابن السكن.

قال ابن خير في «الفهرست»: وأما رواية ابن السكن فحدثني بها شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رَحِمَهُ اللَّهُ قراءة مني عليه، قال حدثني بها القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن الحذاء التميمي سماعاً عليه بقراءة أبي علي الجياني، قال حدثنا بها أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهني قراءة عليه سنة **394**هـ، قال حدثنا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ في منزله بمصر سنة **343**هـ، قال حدثنا محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري بفربر من ناحية بخارى، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري سنة **253**هـ[1].

قال القاضي عياض: وأحسن ما يعتمد عليه في الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صواباً في أحاديث أخرى فإن ذاكرها على الصواب في الحديث أمن أن يقول عن النبي ﷺ مالم يقل بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب **وهذه طريقة أبي على بن السكن البغدادى** في انتقائه روايته لصحيح البخارى فإن أكثر متون أحاديثه ومحتمل روايته هي عنده متقنة صحيحة من سائر الأحاديث الأخر الواقعة في الكتاب وغيره اهـ[2].

وكان الحافظ ابن حجر يعتمد عليه في الترجيح بين الروايات عن الفربري.

قال ابن حجر في - تصويب بعض الأسماء في الصحيح -: والعمدة

---

(1) «الفهرست» (ص/ 83).

(2) «الإلماع» (ص/ 178).

على ما قال ابن السكن فإنه حافظ[1].

وقال: قوله حدثنا محمد بن عبد الله جزم الكلاباذي وتبعه غير واحد بأنه الذهلي وهو محمد بن يحيى بن عبد الله نسبه البخاري إلى جده ووقع في رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء فإن لم يكن ابن السكن نسبه من قبل نفسه وإلا فما قاله هو المعتمد.

وقال: في قوله حدثنا عبد الله حدثني عبد العزيز بن أبي سلمة زعم أبو مسعود أن عبد الله هو بن صالح وتعقبه الجياني بأنه وقع في رواية ابن السكن عبد الله بن يوسف وهو المعتمد[2].

- وقال ابن بطال في حديث ابن عباس، أن النبى ﷺ، قرأ والنجم فسجد، وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس.

وقع في نسخة الأصيلى: «وكان ابن عمر يسجد على وضوء»، وكذلك عند أبى الهيثم عن الفربرى، ووقع فى بعض النسخ «على غير وضوء»، وهكذا في رواية ابن السكن بإثبات «غير».

والصواب: رواية ابن السكن بإثبات «غير»؛ لأن المعروف عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء، ذكره ابن أبى شيبة[3].

- **المبحث السابع: ثناء العلماء عليه.**

قال الذهبي في «السير»: الإمام، الحافظ، المجود الكبير... جمع

---

(1) «فتح الباري» (3/ 459).

(2) «فتح الباري» (6/ 26، 136).

(3) «شرح ابن بطال» (5/ 55).

وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل[1].

وقال «تاريخ الإسلام»: وكان كبير الشأن مكثراً متقناً مصنفاً بعيد الصيت، له تجارة في البز[2].

وقال في «العبر»: صاحب التصانيف وأحد الأئمة.. وكان ثقة حجة[3].

وقال الحافظ ابن عبدالهادي: الحافظ الحجة.. وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف[4].

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: كان أحد الأئمة الخفاظ، والمصنفين الأيقاظ، رحل وطوف، وجمع وصنف. له (الصحيح المنتقى) في الحديث[5].

وقال ابن تغري بردى: وكان كبير الشأن مكثراً متقناً مصنفاً بعيد الصيت[6].

وقال الحافظ ابن حجر - في تصويب بعض الأسماء في الصحيح -: والعمدة على ما قال ابن السكن فإنه حافظ.

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (16/ 117).
(2) «تاريخ الإسلام» (26/ 88).
(3) «العبر في خبر من غبر» (2/ 92)، ونقله بحروفه صاحب «شذرات الذهب» (3/ 12).
(4) «طبقات علماء الحديث» (3/ 131).
(5) «التبيان» كما في «الأعلام» للزركلي (3/ 98).
(6) «النجوم الزاهرة» (1/ 371).

وقال في موضع آخر: وابن السكن من الحفاظ الكبار[1].

وقال السيوطي: الحافظ الحجة[2].

- **المبحث الثامن: وفاته** رحمه الله.

توفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، وله تسع وخمسون سنة[3].

---

(1) «فتح الباري» (2/ 547)، (3/ 459).

(2) «حسن المحاضرة» (ص/ 117).

(3) «العبر» للذهبي (2/ 92)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردى (1/ 387)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (3/ 12)، و«دول الإسلام» للذهبي (ص/ 219).

الفصل الثاني

التعريف بكتابه (السنن الصحاح) ومنهجه فيه

المبحث الأول : اسمه العلمي.

المبحث الثاني : سبب تأليفه.

المبحث الثالث : موضوع الكتاب وترتيبه وعدد أحاديثه.

المبحث الرابع : موارده في كتابه

المبحث الخامس: كتاب ابن السكن بين المشارقة والمغاربة، وأشهر المصادر التي تروي من طريقه، وتنقل عنه.

المبحث السادس: منهجه في كتابه.

المبحث السابع : بيان شرطه، ومراتب أحاديث الكتاب.

المبحث الثامن : نماذج لأحاديث مسندة من الكتاب.

المبحث التاسع : ثناء العلماء على الكتاب.

المبحث العاشر : رواة الكتاب، ونُسخِه المخطوطة.

الفصل الثاني

التعريف بكتابه (السنن الصحاح) ومنهجه فيه[1]

• **المبحث الأول: اسمه العلمي.**

ورد للكتاب أسماء عديدة، جميع هذه الأسماء تدور على وصفين اثنين هما موضوع هذا الكتاب ومحتواها، وهما **(السنن)** و**(الصحيح)**.

وأشهر هذه الأسماء وأكثرها دوراناً في كتب التراجم والفهارس والمشيخات والتخريج، وهي:

1 - **(السنن)** هكذا سماه جماعة من الحفاظ المغاربة - وهم أعلم به -، منهم:

ابن خير الإشبيلي في «الفهرست»[2]، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»[3]، ورشيد العطار[4].

---

(1) ينظر: «تاريخ علماء بالأندلس» لابن الفرضي (1/ 32)، و«بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي، و«السير» للذهبي (16/ 117) و«دول الإسلام» للذهبي (ص/ 219)، و«البدر المنير» لابن الملقن (1/ 284).

(2) «الفهرست» (1/ 104).

(3) «بيان الوهم» (2/ 223، 429)، (5/ 643).

(4) «نزهة الناظر فيمن حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر» لرشيد العطار =

2 - (الصحيح) أو (الصحاح).

هذا الاسم هو أشهر أسماء الكتاب وأكثرها دوراناً بين علماء الحديث وحفاظه منهم: ابن عبدالبر[1]، والذهبي[2]، وابن الملقن[3]، وابن حجر[4].

ويكثر عند ابن الملقن - وعنه أخذها ابن حجر - تسميته بـ (الصحاح)[5]، اختصاراً للتسمية (السنن الصحاح المأثورة).

ومن الأسماء التي تندرج تحت هذا الاسم وتكثر عند الحفاظ:

(صحيح ابن السكن) و**(المنتقى الصحيح)**[6].

3 - (السنن الصحاح المأثورة)[7].

هذا الاسم يجمع بين الاسمين السابقين (السنن) و(الصحيح)، والذي يترجح أن هذا هو الاسم الصحيح للكتاب، فقد نص عدد من الحفاظ على هذه التسمية في مقام التعريف والبيان، وأما الاسمين قبله

= (رقم/ 32).

(1) «التمهيد» (17/ 193).

(2) «دول الإسلام» للذهبي (ص/ 219).

(3) «البدر المنير» (1/ 397).

(4) «التلخيص الحبير» (4/ 249).

(5) «البدر المنير» (1/ 397، 540، 606، 678، 689، 709)، «التلخيص الحبير» (1/ 130، 262).

(6) «تاريخ الإسلام» للذهبي (26/ 89).، ونقله عنه الصفدي في «الوافي بالوفيات» (5/ 76)،) وابن ناصر الدين الدمشقي في «التبيان»، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص/ 75)، و«حسن المحاضرة» (ص/ 117).

(7) زاد الكتاني «الرسالة المستطرفة» (ص/ 17) (عن رسول الله ﷺ).

فترد في كلام الحفاظ من باب الاختصار السائغ بينهم كما لا يخفى.

قال الحافظ البقاعي: وقال بعض أصحابنا: قال الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان ابن سعيد بن السكن في خطبة كتابه المسمى «بالسنن الصحاح المأثورة»[1].

وقال الحافظ ابن الملقن: «سنن» أبي علي بن السكن، المسمى بـ «السنن الصحاح المأثورة»[2].

وقال الكتاني: «صحيح» الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي المصري، نزيل مصر... ويسمى: «الصحيح المنتقى» وبـ: «السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ»[3].

• المبحث الثاني: سبب تأليفه.

يظهر من النصوص المتوفرة أن تأليفه جاء بناء على طلب وسؤال من بعض أهل الحديث لابن السكن في الدلالة إلى كتاب جامع في السنن.

والباعث هذا السؤال هو كثرة كتب الحديث وتنوعها.

قال محمد بن أَبي نصر الحميدي: سمعت الفقيه أبا محمد علي بن أحمد بن سَعِيد الحافظ [ابن حزم الظاهري] بالأندلس وقد جرى ذكر» الصحيحين» فعظم منهما، ورفع من شأنهما، وحكى أن سَعِيد ابن السكن اجتمع إليه قوم من أصحاب الحديث، فقالوا له:

إن الكتب في الحديث قد كثرت علينا، فلو دلنا الشيخ على شيء

---

(1) «النكت الوفية» (3/ 19).

(2) «البدر المنير» (1/ 284، 658)، (2/ 140، 175) (3/ 444، 616) (4/ 132).

(3) «الرسالة المستطرفة» (ص/ 17).

نقتصر عليه منها.

فسكت عنهم، ودخل إلى بيته، فأخرج أربع رزم، فوضع بعضها على بعض، فقال:

هذه قواعد الاسلام: كتاب البخاري وكتاب مسلم، وكتاب أبي داود، وكتاب النَّسَائي.[1].

قال ابن خير الإشبيلي: مصنف أبي علي بن السكن في **السنن جمع فيه سنن المصنفات الأربعة** كتاب البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي[2].

- **المبحث الثالث: موضوع الكتاب وترتيبه وعدد أحاديثه.**

(أ) - موضوعه:

موضوع الكتاب ظاهر من عنوانه (السنن الصحاح المأثورة)، وكذا وصف العلماء له كقول ابن خير الإشبيلي: جمع فيه سنن الكتب الأربعة.

فمن خلال ما تقدم يظهر أن موضوع الكتاب جمع الأحاديث النبوية التي تحقق فيها وصفان:

1 - السنن، فالكتاب خاص بأحاديث الأحكام على طريقة أصحاب السنن دون أحاديث السير والمغازي والفتن والملاحم ونحوها.

2 - الصحاح، التي توفرت فيها الصحة على شرط ابن السكن.

(ب) - ترتيبه

رتبه على طريقة أصحاب السنن، وهو الترتيب على الأبواب الفقهية

---

(1) «تهذيب الكمال» للمزي (1/ 167)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص/ 75).
(2) «الفهرست «(ص/ 104).

قال الكتاني: جعله أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمنه ما صح عنده من السن المأثورة»[1].

(ج) - عدد أحديثه

لم أجد فيما بين يدي من المصادر التنصيص على عدد أحاديث الكتاب، لكن يظهر من خلال النقول الواردة في وصف الكتاب أنه كبير، وأن حجمه يفوق حجم بعض أصوله كسنن أبي داود وسنن النسائي، فهو قريب من خمسة آلاف حديثاً (**5000**) بدون المكرر، ومما يبين قوة هذا التقدير ما يأتي:

قال ابن خير الإشبيلي: مصنف أبي علي بن السكن في **السنن جمع فيه سنن المصنفات الأربعة** كتاب البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي[2].

ونقل ابن خير الإشبيلي عن أبي الوليد بن الفرضي قوله: من كان عنده مصنف ابن السكن لم يبق عليه من الحديث كبير شيء أو كلام هذا معناه[3].

قال الذهبي: وقع كتابه المنتقى الصحيح إلى أهل الأندلس وهو كبير[4].

فقول ابن خير: (جمع فيه سنن المصنفات الأربعة) يشير إلى أنه جمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام الفقهية من المصنفات الأربعة، وفيه إشارة إلى كبر حجم الكتاب كما ذكر الحافظ الذهبي.

---

(1) «الرسالة المستطرفة» (ص/ 17).

(2) «الفهرست» (ص/ 104).

(3) «الفهرست» (ص/ 104).

(4) «تاريخ الإسلام» (26/ 89).، ونقله عنه الصفدي في «الوافي بالوفيات» (5/ 76).

ولذا أطلق الحافظ ابن الفرضي مقولته: من كان عنده مصنف ابن السكن لم يبق عليه من الحديث كبير شيء.

• المبحث الرابع: موارده في كتابه.

قال ابن خير الإشبيلي: مصنف أبي علي بن السكن في (السنن) جمع فيه سنن المصنفات الأربعة كتاب البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي[1].

من خلال ما ذكره ابن خير الإشبيلي، وكذا من خلال النقول الأخرى في المباحث السابقة يتبين أن ابن السكن جمع مادة كتابه من خلال موردين اثنين:

(أ) - انتقاء أحاديث الأحكام من الأصول الأربعة، وهي:

1 - صحيح البخاري.

2 - صحيح مسلم.

3 - سنن أبي داود.

4 - سنن النسائي.

وابن السكن له عناية واحتفاء بهذه الكتب الأربعة، مما يبين ذلك:

ما تقدم نقله: أن ابن السكن سأله قوم من أهل الحديث أن يرشدهم إلى شيء يقتصرون عليه من المصنفات الحديثية، فأخرج أربع رزم، فوضع بعضها على بعض، فقال: هذه قواعد الإسلام: كتاب البخاري وكتاب مسلم، وكتاب أبي داود، وكتاب النَّسَائي[2].

---

(1) «الفهرست «(ص/ 104).

(2) «تهذيب الكمال» للمزي (1/ 167)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص/ 75).

- ونقل ابن حجر عن ابن منده قوله: الذين خرجوا الصحيح أربعة: «البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي»، قال ابن حجر وأشار إلى مثل ذلك أبو علي ابن السكن[1].

وقال البقاعي: وصف النسائي بالصحيح الحاكم وأبو أحمد بن عدي وأبو علي النيسابوري، ولم يصل إلى ابن السكن إلا الصحيحان وأبو داود والنسائي فوصفها بالصحة[2].

(ب) - الزوائد على هذه الكتب الأربعة.

لم يقتصر ابن السكن على الكتب السابقة، بل زاد عليه زيادات ليست بالقليلة كما يبينه واقع نقول العلماء من الكتاب.

وزوائده على هذه الكتب الأربعة في الجملة ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يخرج الحديث نفسه لكن بزيادة في متنه، ومن أمثلته:

- حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال: «اللّٰهم أعوذ بك من الخبث والخبائث».

قال ابن الملقن: متفق عليه.. وفي رواية لابن السكن في صحاحه في أوله (باسم الله)[3].

النوع الثاني: أن يخرج المتن نفسه لكن من طريق صحابي آخر، ومن أمثلته:

---

(1) «النكت على ابن الصلاح» (1/ 113).

(2) «النكت الوفية» (7/ 42)، أما قول البقاعي: ولم يصل إلى ابن السكن إلا الصحيحان وأبو داود والنسائي فوصفها بالصحة. ففيه نظر وتعقب لا يخفى.

(3) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 166).

- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

قال ابن الملقن: رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان، وقال الحافظ أبو علي بن السكن: إنه أصح ما روى في الباب وأخرجه في صحاحه.

وهو للأربعة من حديث أبي هريرة وصححه الترمذي والبخاري وابن خزيمة وابن حبان وابن السكن[1].

- حديث ابن مسعود قال: خلع النبي ﷺ نعله فقال: «إن جبريل أخبرني...» الحديث.

قال ابن الملقن: هذا الحديث مروي من طرق: أحدها: من طريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه أبو داود في «سننه» منفرداً به عن الجماعة... الطريق الثالث: من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وذكره ابن السكن في سننه الصحاح المأثورة[2].

- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ وفي الثانية بـ ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ وفي الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين».

قال ابن الملقن: هذا الحديث حسن، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية ابن جريج عن عائشة مرفوعاً به.

وأورد ابن السكن في «صحاحه» من حديث عبد الله بن سرجس مثل حديث عائشة، وكأنه غريب[3].

---

(1) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 136).

(2) «البدر المنير» (4/ 137).

(3) «البدر المنير» (4/ 331، 336).

- حديث جابر مرفوعا: «لا صلاة لمن سمع النداء ثم لم يأت إلا من علة».

قال ابن الملقن: رواه العقيلي في «تاريخه»، والحاكم أبو أحمد في «كناه»، وفي إسناده محمد مؤذن بني شقرة وهو مجهول، وقال البخاري: فيه نظر، وأغرب ابن السكن، فأخرجه في صحاحه من هذا الوجه[1].

- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من ترك ثلاث جمع من غير علة - أو قال: عذر - طبع الله على قلبه».

قال ابن الملقن: ذكره ابن السكن في صحاحه[2].

النوع الثالث: أن يخرج حديثاً ليس في الكتب الأربعة، ومن أمثلته:

- في «سنن البيهقي» و«صحاح ابن السكن» من حديث البراء أيضاً قال: «كان رسول الله ﷺ إذا ركع بسط ظهره وإذا سجد وجه أصابعه قبل القبلة فتفاج»[3].

- حديث سمرة قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نسلم على أئمتنا، وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة».

قال ابن الملقن: وهذا (هو) طريق ابن ماجه السالف، وذكره ابن السكن في «سننه الصحاح» بلفظ ابن ماجه[4].

- حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان يفصل بين الشفع والوتر».

---

(1) «البدر المنير» (4/ 419).
(2) «البدر المنير» (4/ 589).
(3) «البدر المنير» (3/ 616).
(4) «البدر المنير» (4/ 67).

قال ابن الملقن: هذا الحديث رواه الإمام أحمد من حديث أبي حمزة السكري، عن إبراهيم الصائغ، عن نافع، عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعناها».

ورواه أبو حاتم بن حبان في «صحيحه» وقال: «بتسليم يسمعناه»، وابن السكن في «صحاحه»[1].

- حديث عن سبرة بن معبد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ «استتروا في صلاتكم ولو بسهم».

قال ابن الملقن: ذكره ابن السكن في صحاحه[2].

وقال النووي في «خلاصة الأحكام» (1/ 591): إسناده ضعيف

- حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان».

قال ابن الملقن: رواه الدارقطني وصححه ابن حبان وذكره ابن السكن في صحاحه أيضاً[3].

- حديث أبي محذورة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر نحواً من عشرين رجلاً فأذنوا، فأعجبه صوت أبي محذورة، فعلمه الأذان.

قال ابن الملقن: رواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن السكن[4].

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمد

---

(1) «البدر المنير» (4/ 309).
(2) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 356).
(3) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 400).
(4) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 271).

فأقرؤا ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إحدى آياتها»[1].

قال ابن الملقن: رواه الدار قطني بإسناد كل رجاله ثقات، لا جرم ذكره ابن السكن في سننه الصحاح.

- حديث أنس رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ في سفر صلى سبحة الضحى ثمان ركعات.

قال ابن الملقن: رواه أحمد والحاكم وقال صحيح الإسناد وزاد ابن السكن في سننه الصحاح: فلما انصرف، قال: إني صليت صلاة رغبة ورهبة[2].

- **المبحث الخامس: كتاب ابن السكن بين المشارقة والمغاربة، وأشهر المصادر التي تروي من طريقه، وتنقل عنه.**

(أ) - كتابه بين المشارقة والمغاربة:

نص عدد من الحفاظ المشارقة على أن كتاب ابن السكن يعز وجوده في بلاد المشرق، بل صرح بعضهم على أنه لم يصل إليهم.

قال الحافظ الذهبي: ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة[3].

وقال أيضاً: وقع كتابه المنتقى الصحيح إلى أهل الأندلس وهو كبير[4].

---

(1) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 191).
(2) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 417).
(3) «سير أعلام النبلاء» (16/ 117).
(4) «تاريخ الإسلام» (26/ 89).

وقال الصفدي: وقع كتابه المنتقى الصحيح إلى أهل الأندلس[1].

ويظهر هذا جلياً عند فحص النقول التي استقاها المشارقة من كتاب السنن فنجدهم في مواطن عديدة ينقلون عنه بواسطة الحفاظ المغاربة، ومن أمثلة ذلك:

1 - الحافظ ابن القيم في «تهذيب السنن» نقل عن ابن السكن في ثلاثة مواضع، واحد بواسطة ابن عبدالبر (**1/ 94**)، واثنين بواسطة ابن القطان (**1/ 122، 175**).

2 - الحافظ مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه» وقفت في المطبوع من كتابه «شرح سنن ابن ماجه» على نحو عشرين موضعاً، صرح في عدد منها بالنقل بواسطة ابن القطان الفاسي (ص/ **147، 235، 578، 654، 714، 897، 1297**).

وفي بعضها بواسطة ابن عبد البر (**1/ 429**)، (ص/ **1100**).

وفي بعضها يصرح بالنقل عن كتاب الصحابة لابن السكن (ص/ **1487**).

3 - الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» نقل عن ابن السكن في ستة مواضع، صرح في أربعة بالنقل عن ابن القطان.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (**1/ 160**): قال ابن القطان في «الوهم والإيهام»: فالذي أسنده أسقط من الإسناد رجلا، وهو عميرة فيصير منقطعاً، والذي يرسله فيه مع الإرسال عميرة، وهو مجهول الحال، قال: لكن رواه أبو علي بن السكن:... فوصله ما بين الليث.

---

(1) «الوافي بالوفيات» (5/ 76).

وبكر بعمرو بن الحارث، وهو ثقة، وقرنه بعميرة، وأسنده بذكر أبي سعيد.

- وجاء في «نصب الراية» (2/ 84): «وأما ابن القطان، فإنه ذكر فيه علتين: علة في إسناده. وعلة في متنه... وأما التي في متنه، فهي أن أبا علي بن السكن رواه في «سننه» هكذا..»[1].

4 - **الحافظ العيني في «شرح سنن أبي داود»** نقل عن ابن السكن في خمسة مواضع، صرح في ثلاثة منها بالنقل عن ابن القطان (3/ 157، 252) (6/ 72، 73).

- وفي **«عمدة القارىء»** (3/ 84) ينقل عن ابن السكن بواسطة أبي علي الغساني.

5 - **الحافظ ابن الملقن** في كتب المشهورة في التخريج، وعلى رأسها كتابه الكبير «البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير».

فقد أكثر ابن الملقن من النقل عن ابن السكن جداً، وعنه نقل الحافظ ابن حجر ذلك كله ملخصاً في كتابه «التلخيص الحبير».

وغالب مادة هذا البحث من نقولات الحافظ ابن الملقن.

فقد نقل ابن الملقن في كتابه «البدر المنير» عن ابن السكن في أكثر من مئة وخمسين (150) موضعاً، يصرح في كثير منها بالواسطة وهو ابن القطان الفاسي منها:

- ما جاء في «البدر المنير» (9/ 312): ووقع في «مسند أحمد»

---

(1) للمزيد في بيان نقله عن ابن السكن بواسطة ابن القطان انظر «نصب الراية» (2/ 258، 402).

و«سنن أبي داود» من حديث علي قال: «لما نحر رسول الله ﷺ بدنه فنحر ثلاثين بيده، وأمرني فنحرت سائرها» وفي إسناده ابن إسحاق، حدثني رجل، عن عبد الله بن أبي نجيح. قال ابن القطان: وقد أخرج مسلم هذا الحديث في غير «صحيحه» كما أخبر بذلك ابن السكن، وإنما لم يخرجه فيه لجهالة عبد الله.

ووقفت على موضع أو موضعين تفيد في أن ابن الملقن وقف على كتاب ابن السكن:

قال ابن الملقن في «البدر المنير» **(2/ 111)**: «رأيت بعد ذلك في «سنن ابن السكن» المسماة بـ «الصحاح المأثورة» ما نصه: روى شقيق بن سلمة قال: شهدت علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان توضئا ثلاثاً ثلاثاً..».

فيحتمل أنه وقف على الكتاب أو بعضه، ويحتمل أنه وقف على منقول منه، وعبر بهذه العبارة.

ومما يدل على عزة الكتاب حتى عند علماء الأندلس ما ذكره ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» **(5/ 643)** أن عبد الحق الاشبيلي ينقل في كتابه «الأحكام» من ابن السكن من كتابه الصحابة دون السنن.

قال ابن القطان: سعيد بن عثمان بن السكن، المصري، الحافظ، لا أذكر الآن وقت وفاته ولا أعرف أن أبا محمد نقل من كتابه في السنن شيئاً، لكن من كتاب الحروف في الصحابة.

(ب) - أشهر المصادر التي تروي من طريقه، وتنقل عنه.

يعد الحافظ ابن السكن من الحفاظ الكبار ومن المبرزين الذين تشد لهم الرحال لطول رحلته وسعة مروياته، وفي آخر تجواله استقر به

المقام بمصر واتخذها وطناً، وجلب معه إلى مصر علماً كثيراً، على رأس هذا العلم «صحيح البخاري».

ويعد أول من أدخل «صحيح البخاري» إلى مصر وحدث به[1].

وقد رحل إليه المغاربة وأقبلوا على سماع مروياته ومؤلفاته وتفردوا بنقلها حتى استحوذوا بها عن المشارقة.

ومن أشهر الأعلام المغاربة الذين نقلوا عنه واستفادوا من مروياته:

1 - **الحافظ ابن عبدالبر**، أبوعمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي (ت 463 هـ).

- أخذ ابن عبدالبر «صحيح البخاري» عن شيخه خلف بن القاسم عن ابن السكن عن الفربري عن البخاري[2].

- وسمع أيضاً كتاب (الحروف في معرفة الصحابة) لابن السكن.

قال ابن عبدالبر: كتاب أبي علي بن عثمان بن السكن الحافظ المعروف بكتاب (**الحروف في الصحابة**) حدثني به أبو القاسم خلف بن القاسم قرأه علي من كتابه من أوله إلى آخره حدثني به عن مؤلفه سماعا منه[3].

---

(1) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (15/ 10)، و«العبر في خبر من غبر» للذهبي (2/ 9).

(2) «التمهيد» (2/ 65، 250، 292) (3/ 249) (5/ 170، 230، 304) (6/ 119، 161، 479) (7/ 231) (8/ 37) (9، 148، 177) (12/ 8) (13/ 127) (14/ 102) (15/ 277) (16/ 160) (18/ 99) (19/ 10، 271، 274) (21/ 229) (22/ 195، 198، 305) (24/ 16، 229) يرويها ابن عبدالبر بواسطة رجل واحد - وهو راوية ابن السكن - خلف بن قاسم.

(3) «الاستيعاب» (1/ 8).

2 - **الحافظ ابن حزم الظاهري** صاحب (المحلى) (ت 456هـ).

وابن حزم يسوق أحاديث صحيح البخاري من طريق واسطتين عن ابن السكن عن الفربري عن البخاري[1].

ويعتبر ابن حزم أشهر من اثنى على كتاب ابن السكن وأطراه ومع هذا لم أجد له في «المحلى» رواية من طريق ابن السكن إلا في موضعين.

ولعل السبب في هذا أن إسناده إلى ابن السكن نازل، فهو يروي عنه بواسطة رجلين بخلاف قرينه ابن عبدالبر فهو يروي عن ابن السكن بواسطة واحدة.

3 - **الحافظ ابن بشكوال**، خلف بن عبدالملك بن مسعود أبو القاسم الشهير بابن بشكوال (ت 578هـ) روى عنه في كتابه «غوامض الأسماء» في نحو أربعين موضعاً[2].

4 - **الحافظ أبو علي الجياني**، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني (ت 498هـ) روى عنه في كتابه (تقييد المهمل) في أكثر من ثمانين موضعاً[3].

5 - **الحافظ ابن القطان الفاسي**، علي بن محمد بن عبد الملك أبو الحسن ابن القطان (ت 628 هـ).

نقل عنه في كتابه (بيان الوهم والإيهام) في نحو ستين موضعاً[4].

---

(1) «المحلى» (1/ 82)، (1/ 106) يرويها بواسطة رجلين عن ابن السكن، هكذا: عبد الله بن ربيع قال، حدثنا محمد بن أحمد بن مفرج، حدثنا سعيد بن السكن، حدثنا الفربري، حدثنا البخاري.

(2) منها (1/ 58، 61، 70، 89، 165، 214، 216، 235).

(3) منها (ص/ 8، 42، 105، 137، 141، 142، 168، 180).

(4) منها (2/ 46، 47، 80، 223، 241، 259، 262، 286).

• المبحث السادس: منهجه في كتابه.

(أ) - قدم لكتابه بمقدمة بين فيها جوانب من منهجه، وقد ذكر السبكي في كتابه «شفاء السقام» جزءاً منها.

نقل السبكي عن ابن السكن قوله:

1 - وما ذكرته في كتابي هذا مجملاً فهو مما أجمعوا على صحته.

2 - وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم فقد بينت حجته في قبول ما ذكره ونسبته إلى اختياره دون غيره.

3 - وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته ودللت على انفراده دون غيره[1].

وقال البقاعي: وقال بعض أصحابنا: قال الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن في خطبة كتابه المسمى «بالسنن الصحاح المأثورة»: أول من نصب نفسه لطلب صحيح الآثار البخاري وتابعه مسلم، وأبو داود، والنسائي[2].

(ب) - يسوق الأحاديث بإسناده.

يدل على ذلك أمور منها نقل الحفاظ عن كتابه أحاديث مسندة، وقد ذكر السبكي خلاف ذلك، حيث قال: لكنه كتاب محذوف الأسانيد. جعله أبوابا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة[3]. اهـ.

---

(1) «شفاء السقام» للسبكي (ص/ 19)، و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ 17).

(2) «النكت الوفيه» (3/ 19).

(3) «شفاء السقام» للسبكي (ص/ 19).

والقول بأنه كتاب محذوف الأسانيد مجانب للصواب ولواقع الكتاب، وسيأتي البيان بأنه كتاب مسند، وبيان سبب الوهم في هذا الموضوع.

(ج) - يعلق الأحاديث أحياناً.

ومما يدل على ذلك:

قال ابن الملقن: رأيت بعد ذلك في «سنن ابن السكن» المسماة بـ «الصحاح المأثورة» ما نصه: روى شقيق بن سلمة قال: شهدت علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان توضئا ثلاثاً ثلاثاً...» ثم قال: «روي عنهما من وجوه»[1].

- قال ابن الملقن: وكثير هذا ضعفوه بمرة، كما سبق في صلاة العيدين ثم كتاب الصلح، وذكره ابن السكن في «صحاحه» بلفظ «يروى» وهي صيغة تمريض، ووهم ابن الطلاع حيث عزاه في «أحكامه» إلى البخاري[2].

- قال ابن الملقن: وذكره ابن السكن في «صحاحه» بغير إسناد، فقال: روي: «أنه عليه السلام قال: إنما أنا عبد، أكل كما يأكل العبد»[3].

- قال ابن الملقن: حديث من استحل بدرهمين فقد استحل. رواه البيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي لبيبة عن أبيه عن جده لكنه قال: بدرهم.

وذكره كذلك ابن السكن في سننه الصحاح من غير راو وبصيغة روي[4].

---

(1) «البدر المنير» (2/ 111).

(2) «البدر المنير» (7/ 62).

(3) «البدر المنير» (7/ 445).

(4) «خلاصة البدر المنير» (2/ 402).

(د) - يورد في كتابه الآثار الموقوفة على الصحابة.

ومن الأمثلة على ذلك:

- أثر «إن عمار بن ياسر رضي الله عنهما أوصى بأن لا يغسل».

قال ابن الملقن: هذا الأثر رواه البيهقي من حديث قيس بن أبي حازم أن عماراً قال: «ادفنوني في ثيابي؛ فإني مخاصم»، وذكره ابن السكن أيضا في «صحاحه»[1].

- أثر ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الأيام المعلومات أيام العشر، والمعدودات أيام التشريق».

قال ابن الملقن: وهذا الأثر رواه البيهقي عنه بإسناد صحيح، وصححه ابن السكن وهذا هو المشهور عنه[2].

- أثر: «أن شاهدين شهدا عند عمر رضي الله عنه فقال لهما: إني لا أعرفكما، ولا يضركما أن لا أعرفكما، ائتيا بمن يعرفكما...».

قال ابن الملقن: وهذا الأثر رواه العقيلي في «تاريخ الضعفاء» وقال العقيلي: الفضل بن زياد عن شيبان مجهول بالنقل، ولا يتابع على حديثه، ولا نعرفه إلا به. قال: وما في الكتاب حديث مجهول أحسن من هذا.

قال ابن الملقن: قلت: وأما ابن السكن فإنه ذكره في سننه الصحاح المأثورة فأغرب[3].

- أثر عائشة أنها قالت: «من جعل ماله في سبيل الله أو في رتاج

---

(1) «البدر المنير» (5/ 379).

(2) «البدر المنير» (6/ 430).

(3) «البدر المنير» (9/ 609).

الكعبة فكفارته كفارة يمين».

قال ابن الملقن: رواه البيهقي من حديث سفيان الثوري، عن منصور بن عبد الرحمن، عن أمه صفية بنت شيبة، عن عائشة... فذكره باللفظ الذي ذكره الرافعي سواء، وذكره ابن السكن في «صحاحه»[1].

(هـ) - يتكلم على الأحاديث ببيان الواهي والمعل والغريب، ويسكت على الضعف اليسير.

حسب ما أفاده في بيان شرطه في مقدمة كتابه، وكذا حسب ما ظهر من عمله كما سيأتي بيانه في الأحاديث الضعيفة التي يوردها.

قال في مقدمة كتابه: وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته ودللت على انفراده دون غيره[2].

ومن الأمثلة على ذلك:

- قال ابن الملقن: وأجمل ابن السكن القول في تضعيف هذا الحديث فقال بعد أن ذكره في «صحاحه»: لا يصح إسناده[3].

- قال ابن عبدالبر: قال ابن السكن: إن صح عن النبي ﷺ في مس الذكر شيء فحديث بسرة[4].

- قال ابن الملقن: هذا الحديث قد رواه عن النبي ﷺ غير عمر بن الخطاب من الصحابة رضي الله عنهم نحو عشرين صحابيا، وإن كان البزار قال:

---

(1) «البدر المنير» (9/ 475).

(2) «شفاء السقام» للسبكي (ص/ 19)، و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ 17).

(3) «البدر المنير» (3/ 365).

(4) «التمهيد» (17/ 193).

لا نعلم يروي هذا الكلام إلا عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ بهذا الإسناد.

وكذا ابن السكن في كتابه المسمى بـ «السنن الصحاح»، حيث قال: ولم يروه عن رسول الله ﷺ بإسناد غير عمر بن الخطاب[1].

- قال ابن الملقن: قال الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن: لم يرو هذا الحديث عن رسول الله ﷺ من وجه غير هذا[2]

- حديث: «أد الأمانة إلى من ائتمنك».

قال ابن الملقن: رواه أبو داود والبيهقي، وقال: هو في حكم المنقطع، حيث لم يذكر يوسف بن ماهك اسم من حدثه، ولا اسم من حدث عنه (من حدثه).

قلت: لا يحتاج إلى اسم من حدث عنه (من حدثه) فإنه صحابي؛ فلا تضر جهالته، وأخرجه ابن السكن في «صحاحه» وقال: روي من أوجه ثابتة[3].

- حديث أنس «أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتما من ذهب فرمى به وقال: والله لا ألبسه أبداً». قال الدارقطني: وهو المحفوظ وهو الصحيح عن ابن جريج. وقال البيهقي: هو المشهور عن ابن جريج دون حديث همام.

وذكره ابن السكن في «سننه الصحاح» وقال: هو وهم[4].

---

(1) «البدر المنير» (1/ 658).
(2) «البدر المنير» (5/ 541).
(3) «البدر المنير» (7/ 300).
(4) «البدر المنير» (2/ 337).

(و) - يبين الاتصال والانقطاع في الأسانيد.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قال ابن الملقن: حديث أنس رضي الله عنه «أنه عليه السلام كان إذا أفطر عند أناس قال: أفطر عندكم الصائمون...».

ذكره ابن السكن في «سننه الصحاح»، ثم قال: لا يصح سماع يحيى بن أبي كثير من أنس[1].

- قال ابن عبدالبر: قال ابن السكن: ولا أعلم في حديث أم حبيبة علة إلا أنه قيل إن مكحولاَ لم يسمعه من عنبسة[2].

(ز) بيانه فقه الحديث ومذاهب العلماء والناسخ والمنسوخ أحياناً

وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه، حيث قال:

وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم فقد بينت حجته في قبول ما ذكره ونسبته إلى اختياره دون غيره[3].

ومن الأمثلة على ذلك:

- حديث «أن ابن مسعود كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه أول مرة ثم لا يعود يرفع بعد ذلك» قال الحاكم: فهذا هو المحفوظ، وإبراهيم النخعي لم ير ابن مسعود، والحديث منقطع.

---

(1) «البدر المنير» (8/ 30).

(2) «التمهيد» (17/ 193)، قال ابن عبد البر: قد صح عند أهل العلم سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ذكر ذلك دحيم وغيره.

(3) «شفاء السقام» للسبكي (ص/ 19)، و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ 17).

قال ابن الملقن: وأما إدخال ابن حبان إياه في «الثقات» فتفرد منه مخالف لأقوال الأئمة المتقدمين، وكذا إدخال ابن السكن الحديث في «صحاحه» وقوله فيه: يقال إنه منسوخ[1].

- قال ابن عبدالبر: وذكر أبو علي بن السكن في كتابه الصحيح قال: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى حديث بسرة ويختاره، قال ابن السكن ولا أعلم في حديث أم حبيبة علة إلا أنه قيل إن مكحولاً لم يسمعه من عنبسة، وذكر ابن السكن حديث بسرة فصححه ثم قال: يقال: إن حديث بسرة ناسخ لحديث طلق بن علي[2].

- حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة.

قال ابن الملقن: رواه الترمذي وقال حسن غريب وصححه ابن حبان.

وذكره ابن السكن في صحاحه، وقال: فيه دليل على أن أولى الناس برسول الله ﷺ أصحاب الحديث إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر منهم صلاة عليه ﷺ[3].

(ح) يخرج الحديث أحياناً.

ومن الأمثلة على ذلك:

- وقع في «مسند أحمد» و«سنن أبي داود» من حديث علي قال: «لما نحر رسول الله ﷺ بدنه فنحر ثلاثين بيده وأمرني فنحرت سائرها» وفي إسناده ابن إسحاق، حدثني رجل، عن عبد الله بن أبي نجيح.

---

(1) «البدر المنير» (3/ 495).

(2) «التمهيد» (17/ 193).

(3) «تحفة المنهاج» (1/ 528).

قال ابن القطان: وقد أخرج مسلم هذا الحديث في غير «صحيحه» كما أخبر بذلك ابن السكن، وإنما لم يخرجه فيه لجهالة عبد الله[1].

- حديث ضبيعة بنت المقداد بن معدي، عن أبيها، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى عمود، أو سرية، أو شيء، فلا يجعله نصب عينيه، وليجعله على حاجبه الأيسر».

قال ابن السكن: ذكر هذا الحديث أبو داود، وأبو عبد الرحمن - يعني النسائي -[2].

(ط) **يوضح الغريب ويبين المشكل**. ومن الأمثلة على ذلك:

- حديث: «لا يبولن أحدكم في الجحر» وقال قتادة: «إنها مساكن الجن».

قال ابن الملقن: وذكر هذا الحديث ابن السكن في «صحاحه المأثورة» ثم قال: يعني أنه مقعد الجن، ويأخذ منه الوساوس[3].

- قال ابن الملقن: وفي «السنن الصحاح» لابن السكن عن الإمام أحمد أنه قال: من قال: ربنا، قال: ولك الحمد، ومن قال: اللّٰهم ربنا، قال: لك الحمد[4].

- حديث سمرة قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نسلم على أئمتنا، وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة». وهذا هو طريق ابن ماجه السالف.

---

(1) «البدر المنير» (9/ 312).
(2) «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (3/ 352)، ونقله العيني في «شرح سنن أبي داود» (3/ 252).
(3) «البدر المنير» (2/ 323).
(4) «البدر المنير» (3/ 616).

قال ابن الملقن: وذكره ابن السكن في «سننه الصحاح» بلفظ ابن ماجه: ثم قال: قال عبد الله بن سليمان [ابن أبي داود]: وتفسير ذلك إذا سلم الإمام أن يقول من خلفه قبل أن يسكت: وعليكم ورحمة الله[1].

• **المبحث السابع: بيان شرطه، ومراتب أحاديث الكتاب.**

أولاً: بيان شرطه.

نص الحافظ ابن السكن على شرطه في مقدمة كتابه - فيما نقله عنه تقي الدين السبكي - قال:

1 - وما ذكرته في كتابي هذا مجملاً فهو مما أجمعوا على صحته.

2 - وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم فقد بينت حجته في قبول ما ذكره ونسبته إلى اختياره دون غيره.

3 - وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته ودللت على انفراده دون غيره[2]. اهـ.

ويظهر جلياً من هذا النص العزيز الذي وصل إلينا من مقدمة ابن السكن أنه قسم أحاديث كتابه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الصحيح المجمع عليه، وهذا أورده مجملاً ولم يتكلم عليه.

القسم الثاني: ما يورده لأجل احتجاج بعض أئمة الفقه به وإن لم يكن على شرطه.

---

(1) «البدر المنير» (4/ 67).

(2) «شفاء السقام» للسبكي (ص/ 19).

القسم الثالث: ما يورده لبيان علته.

هذا وقد وصف ابنُ الملقن الحافظَ ابن السكن بالتساهل في التصحيح، وذكر ذلك في مواضع من كتابه «البدر المنير».

قال ابن الملقن - عقب تخريجه لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».

قال ابن الملقن: هو ضعيف لوجهين كما قررته لك، وأما ابن السكن فإنه ذكره في «صحاحه»، وهو تساهل منه كما يعرف ذلك من نظر في كتابه هذا[1].

وقال أيضاً: وهو متساهل في هذا الكتاب[2].

وقال أيضاً: وهو متساهل في هذا التأليف[3].

وقد أشتهر هذا أيضاً وهو وصفه بالتساهل لدى بعض أهل الحديث من المعاصرين معتمدين على ما وقفوا عليه في كتب التخريج من إيراده لجملة من الأحاديث الضعيفة، وكذا بعض الأحاديث الواهية والمعلة.

أقول: وقد غفل من وصفه بالتساهل عن شرطه المتقدم الذي نص عليه في مقدمة كتابه (السنن).

ولولا هذا النص العزيز المقتطع من مقدمة الكتاب، والذي تفرد بنقله تقي الدين السبكي، لكان وصفه بالتساهل قولاً ظاهراً.

---

(1) «البدر المنير» (2/ 73).
(2) «البدر المنير» (3/ 444).
(3) «البدر المنير» (3/ 522).

وأقول: إن وصفه بالتساهل مجانب للصواب لما يأتي:

1 - أن الأحاديث الضعيفة التي أوردها ابن الملقن وغيره لابن السكن قليلة - نحو الثلاثين - لا تكاد تذكر مقارنة بحجم الكتاب الذي قارب خمسة آلاف حديث، يضاف إلى ذلك أن جملة من هذه الأحاديث الضعيفة محل اجتهاد، وقد وافقه غيره في تصحيحها.

2 - أن ابن السكن قسم أحاديث كتابه إلى ثلاثة أقسام منها ما هو على شرطه، ومنها ما دون ذلك كما تقدم بيانه، ولا بد من التحقق في أي قسم ساق الحافظ ابن السكن هذه الأحاديث الضعيفة وكذا الواهية.

وبناء عليه يقال: الخروج بحكم نهائي قاطع في هذا المسألة مآله الآن إلى التوقف حتى يحصل الوقوف على الكتاب أو القدر الكافي في بيان المنهج لإعطاء حكم كلي على منهجه في مسألة التصحيح ومدى موافقته أو مخالفته لغيره من الأئمة والنقاد.

ولقائل أن يقول - وهو الأقرب -:

إن ابن السكن من الحفاظ الكبار - كما وصفه ابن حجر -، ولا يخفى عليه مثل هذه الأحاديث الضعيفة والواهية - القليلة -، **والأقرب أنها ليست على شرطه، وإنما أوردها تحت القسم الثاني أو الثالث.**

ثانياً: مراتب أحاديث الكتاب.

أقسام الأحاديث عنده في الجملة أربعة أقسام:

1 - المقبول بنوعيه الصحيح والحسن، وهو كثير، بل هو غالب الكتاب، لأنه انتقى غالب أحاديث الكتاب من الصحيحين وسنن أبي داود وسنن النسائي.

2 - الضعيفة.

3 - الغرائب والمعلة.

4 - الواهية.

وفيما يأتي تفصيل ما تقدم بالأمثلة والنماذج

1 - الأحاديث المقبولة:

تقدم أنها هي الأصل والغالب على الكتاب، ومثل ذلك لا يحتاج إلى تمثيل.

2 - الأحاديث الضعيفة:

- حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك فمسح أعلى الخف وأسفله، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

قال ابن الملقن: ضعفه أحمد وغيره وذكره ابن السكن في صحاحه[1].

- حديث: سبرة بن معبد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «استتروا في صلاتكم ولو بسهم».

قال ابن الملقن: ذكره ابن السكن في صحاحه[2]

- حديث: لا وضوء على من نام قاعداً إنما الوضوء على من نام مضطجعاً، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله.

---

(1) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 197).

(2) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 356) وفي «خلاصة الأحكام» للنووي (1/ 591): إسناده ضعيف.

قال ابن الملقن: رواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي.. وهو ضعيف.. وأما ابن السكن فذكره في صحاحه[1].

- حديث: العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ.

قال ابن الملقن: رواه أبو داود وابن ماجه وفي إسناد مقال، لكن ذكره ابن السكن في سننه الصحاح المأثورة[2].

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وأنقوا البشرة».

قال ابن الملقن: رواه أبو داود والترمذي وضعفاه، وأما ابن السكن فذكره في سننه الصحاح[3].

- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات».

قال ابن الملقن: رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي. وقال: إسناده ضعيف، وأما ابن السكن فأخرجه في السنن الصحاح المأثورة[4].

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سجدة ص: «سجدها داود توبة ونسجدها شكراً».

قال ابن الملقن: رواه النسائي وقال البيهقي في المعرفة: روى موصولاً من أوجه وليس بالقوي وأما ابن السكن فصححه[5].

---

(1) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 53).
(2) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 149).
(3) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 205).
(4) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 210).
(5) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 385).

- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصراً في الجنة من ذهب».

قال ابن الملقن: رواه ابن ماجه والترمذي وقال: حديث غريب، وأما ابن السكن فأخرجه في سننه الصحاح[1].

- حديث: «الاثنان فما فوقهما جماعة».

قال ابن الملقن: [روي من طرق] وكلها ضعيفة وذكر ابن السكن في صحاحه رواية أبي موسى[2].

وقال أيضاً: وكلها ضعيفة. وأما ابن السكن الحافظ فأخرج حديث أبي موسى في سننه الصحاح المأثورة، وليس بجيد منه، فإن في سنده الربيع بن بدر المعروف بعليلة، وقد وهنوه، قال الذهبي: ووالده الربيع مجهول، وكذا جده[3].

- حديث: (تشهد جابر)، وذكره التسمية في أوله.

قال ابن الملقن: رواه النسائي والبيهقي وضعفاه، وابن ماجه وضعفه الترمذي والبخاري أيضا وخالف الحاكم فقال: صحيح على شرط الشيخين، وكذا ابن السكن فإنه ذكره في سننه الصحاح[4].

- حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقنت قبل الركوع.

قال ابن الملقن: رواه أبو داود والنسائي وضعفه أبو داود وابن خزيمة

(1) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 416).
(2) «خلاصة البدر المنير» (2/ 131)، و«البدر المنير» (7/ 204).
(3) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (رقم/ 18).
(4) «خلاصة البدر المنير» (1/ 141).

وابن المنذر وغيرهم ولأجل ذلك قال صاحب المهذب هو حديث غير ثابت عند أهل النقل، وأما ابن السكن فذكره في سننه الصحاح[1].

- حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: صلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الضحى ركعتان، وصلاة السفر ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم.

قال ابن الملقن: رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي، قال النسائي: لم يسمعه ابن أبي ليلى من عمر وأما ابن السكن فصححه[2].

- حديث من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه.

قال ابن الملقن: رواه الدارقطني والبيهقي من رواية أبي هريرة، وقال: هذا حديث لا يصح فيه عبد الرحمن بن إبراهيم الكرماني ضعفه يحي بن معين والنسائي والدارقطني وخالف ابن القطان فحسنه وذكره ابن السكن في سننه الصحاح[3].

- حديث أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتي بسارق فقال: صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما إخالك سرقت». فقال: بلى سرقت. فأمر به فقطع.

قال ابن الملقن: رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية أبي أمية المخزومي وفي إسناده مجهول أعله به الخطابي وعبد الحق والمنذري، وأما ابن السكن فذكره في سننه الصحاح[4].

---

(1) «خلاصة البدر المنير» (1/ 179).
(2) «خلاصة البدر المنير» (1/ 218).
(3) «خلاصة البدر المنير» (1/ 329).
(4) «خلاصة البدر المنير» (2/ 313).

- حديث أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا في الحدود.

قال ابن الملقن: رواه أبو داود والنسائي من رواية عائشة، قال ابن عدي: منكر الإسناد، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال العقيلي والمنذري: روي من أوجه ليس منها شيء يثبت، قلت: لكن صححه ابن حبان بدون الاستثناء ولفظه زلاتهم بدل عثراتهم، وأما ابن السكن فأخرجه في سننه الصحاح بالاستثناء[1].

- حديث: «اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، والظل، وقارعة الطريق».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

قال ابن الملقن: وكذا صححه ابن السكن حيث ذكره في «صحاحه المأثورة» وفي ذلك نظر.

ومثل ذلك في إدخال ابن السكن هذا الحديث في كتابه الذي سماه بـ «السنن الصحاح المأثورة» فقال إنه عليه السلام كره الصلاة في سبع مواطن أحدها: المقبرة. وهو متساهل في هذا الكتاب[2].

- حديث: «ثلاث هن علي فرائض ولكم تطوع: النحر، والوتر، وركعتا الضحى».

قال ابن الملقن: رواه أحمد والبيهقي من رواية ابن عباس بإسناد ضعيف، ضعفه البيهقي وابن الجوزي وغيرهم. وأما ابن السكن فإنه ذكره في سننه الصحاح وقال: بدل النحر ركعتا الفجر[3].

---

(1) «خلاصة البدر المنير» (2/ 325).

(2) «البدر المنير» (2/ 310).

(3) «البدر المنير» (4/ 325)، و«خلاصة البدر المنير» (1/ 178).

- حديث أبي بن كعب ﵁ «أن النبي ﷺ كان يقنت قبل الركوع».

قال ابن الملقن: هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه في «سننهم».. هو حديث ضعيف، ضعفه أبو داود في «سننه» فأطنب، وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهما من الأئمة؛ كما نقله النووي في «شرح المهذب» ولا عبرة بذكر ابن السكن له في «سننه الصحاح المأثورة»[1].

- حديث جابر مرفوعا: «لا صلاة لمن سمع النداء ثم لم يأت إلا من علة».

قال ابن الملقن: رواه العقيلي في «تاريخه»، والحاكم أبو أحمد في «كناه»، وفي إسناده محمد مؤذن بني شقرة وهو مجهول، وقال البخاري: فيه نظر، وأغرب ابن السكن، فأخرجه في صحاحه من هذا الوجه[2].

- حديث ابن عباس ﵄ قال: أن النبي ﷺ قال: «اللحد لنا، والشق لغيرنا».

قال ابن الملقن: هذا الحديث رواه أحمد وأصحاب «السنن» الأربعة بهذا اللفظ، وإسناده ضعيف، فإن في إسناده عبد الأعلى بن عامر، ومدار الحديث عليه، وهو غير محتج بحديثه.

قال ابن الملقن: وأغرب ابن السكن فذكره في «سننه الصحاح»[3].

- حديث: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين».

---

(1) «البدر المنير» (4/ 330).
(2) «البدر المنير» (4/ 319).
(3) «البدر المنير» (5/ 297).

قال ابن الملقن: رواه أحمد وأصحاب «السنن الأربعة» وهو منقطع، وإن ذكره ابن السكن في «صحاحه» لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة[1].

- حديث «أنه عليه السلام صالح سهيل بن عمرو بالحديبية على وضع القتال عشر سنين».

قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح رواه أحمد وأبو داود كذلك - ورواه البخاري في «صحيحه» من غير ذكر المدة - قال البيهقي: والمحفوظ أن المدة كانت عشر سنين.

وأما ما رواه عاصم بن عمر العمري، عن ابن دينار، عن ابن عمير «وأنها كانت أربع سنين» فعاصم مما لا يتابع عليه، ضعفه يحيى والبخاري وغيرهما.

وقال ابن الملقن: وينكر إذن على الحاكم كيف أخرجه في «مستدركه» وقال: إنه صحيح، وكذا ابن السكن كيف أخرجه في «صحاحه»[2].

3 - نماذج للأحاديث الغرائب والمعلة.

- حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيمما.

قال ابن الملقن: رواه أبو داود والنسائي مسنداً هكذا ومرسلاً بإسقاط أبي سعيد قال أبو داود: وذكر أبي سعيد في هذا الحديث ليس بمحفوظ هو مرسل.

---

(1) «البدر المنير» (9/ 498).
(2) «البدر المنير» (9/ 221).

وذكره ابن السكن كذلك في صحاحه[1].

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من غسل ميتاً فليغتسل».

قال ابن الملقن: رواه الترمذي وقال: حسن، وابن ماجه وصححه ابن حبان وابن السكن، وقال البخاري: الأشبه وقفه على أبي هريرة[2].

- حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: نهى أن يباع صوف على ظهر أو لبن في ضرع.

قال ابن الملقن: رواه الدارقطني والبيهقي وقال: تفرد به عمر بن فروخ مرفوعاً وليس بالقوي والمحفوظ وقفه عليه. قلت: وكذلك أخرجه أبو داود في مراسيله، وأما ابن السكن فإنه أخرجه مرفوعاً في صحاحه في سننه الصحاح[3].

- حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه، ولا يتحدثا. فإن الله يمقت على ذلك». قال ابن حجر: صححه ابن السكن، وابن القطان، وهو معلول»[4].

- حديث: «انكحوا النساء؛ فإنهن يأتينكم بالمال».

قال ابن الملقن: رواه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وذكره ابن السكن في صحاحه أيضاً.

قال الدارقطني في «علله» في [الموقوف]: وهو أصح من المسند[5]

---

(1) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 230).

(2) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (1/ 516).

(3) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (2/ 52).

(4) «بلوغ المرام» (رقم/ 94).

(5) «البدر المنير» (7/ 430)، و«تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» لابن الملقن =

4 - نماذج للأحاديث الواهية والمنكرة:

- حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الإشارة بالإصبع أشد على الشيطان من الحديد».

وعنه عن النبي ﷺ قال: «هي مذعرة للشيطان».

قال ابن الملقن: ذكرهما ابن السكن في صحاحه في هذا الباب وفي إسناده الواقدي وهو مترك الحديث[1].

- حديث جابر: رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر.

قال ابن الملقن: رواه الدارقطني وقال: تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب وليس بالقوي. قلت: بل هو واه بمرة، وأما ابن السكن فإنه ذكره في سننه الصحاح[2].

- حديث: ما من أحدٍ من أمتي له سعة ثم لم يزرني فليس له عذر. رواه الطبراني من حديث ابن عمر وصححه ابن السكن.

- وفي موضع آخر حديث «من جاءني زائراً لا تهمه إلا زيارتي كان حقاً على الله أن أكون له شفيعاً» أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر وصححه ابن السكن[3].

- حديث ابن أبي مليكة، عن عائشة قالت: «كنا نضع لرسول الله ﷺ

= (2/ 356)، وانظر «تخريج الكشاف» للزيلعي (2/ 443).

(1) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» لابن الملقن (1/ 325).

(2) «خلاصة البدر المنير» (1/ 130).

(3) «تخريج الإحياء» للعراقي (1/ 208)، و«تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» لابن الملقن (2/ 190).

ثلاثة آنية مخمرة: واحد لوضوئه، وواحد لسواكه، وواحد لشرابه».

قال ابن الملقن: رواه ابن ماجه في «سننه»، والطبراني في «أوسط معاجمه». ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ملكية إلا الحريش، تفرد به حرمي بن عمارة».

وقال أيضاً: حرمي بن عمارة ثقة احتج به الشيخان (وغيرهما) لكن الشأن في حريش بن الخريت. قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. لكن الحاكم أخرجه في «مستدركه» من طريقه وقال: صحيح الإسناد، وذكره ابن السكن في «صحاحه» أيضاً[4].

- حديث عمر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه.

قال ابن الملقن: فرواه الترمذي والحاكم. وقال الترمذي: غريب، انفرد به حماد بن عيسى. قلت: هو الجهني، ضعفوه، وأتى عن جعفر الصادق وابن جريج بطامات.

قال يحيى بن معين: هذا حديث منكر. وقال ابن أبي حاتم في «علله»: قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، أخاف أن لا يكون له أصل اهـ... وينكر على ابن السكن في إدخاله له في سننه الصحاح المأثورة. والله أعلم[5].

- حديث: «أكثروا ذكر هاذم اللذات - يعني: الموت».

قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح، رواه أحمد والترمذي والنسائي.

وجاء من حديث أنس: «أكثروا ذكر هاذم اللذات - يعني: الموت».

---

(4) «البدر المنير» (1/ 709).

(5) «البدر المنير» (3/ 604).

وأعله (بأنه حدثه) بذلك، قال ابن أبي حاتم في «علله»: سألت أبي عنه فقال: هو حديث باطل، لا أصل له، على أن ابن السكن أخرجه في «صحاحه»، وهذا لفظه عن أنس قال: «مر رسول الله ﷺ بمجلس من الأنصار وهم يضحكون، فقال: أكثروا من ذكر هاذم اللذات»[1].

- حديث محمد بن أبي حميد الرازي، عن إبراهيم بن عبيد قال: «صنع أبو سعيد الخدري طعاماً، فدعا النبي ﷺ وأصحابه، فقال رجل من القوم: إني صائم... قال الدارقطني: وهو مرسل.

قال ابن الملقن: ومع إرساله [فمحمد] بن أبي حميد: واه، قال البخاري وغيره: منكر الحديث. وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. لا جرم قال البيهقي في «خلافياته»: إسناد هذا الحديث مظلم، ومحمد بن أبي حميد ضعيف الحديث.

وأغرب ابن السكن، فأخرج حديث أبي سعيد هذا في «سننه الصحاح المأثورة»[2].

- **المبحث الثامن: نماذج لأحاديث مسندة من الكتاب.**

اشتهر لدى طائفة من الباحثين أن كتاب السنن لابن السكن غير مسند، ومصدر هذا الظن هو تقي الدين السبكي، حيث ذكر أثناء حديثه عن الكتاب أنه محذوف الأسانيد[3]، ونقله عنه الكتاني في «الرسالة المستطرفة»[4].

---

(1) «البدر المنير» (5/ 182).
(2) «البدر المنير» (8/ 26).
(3) «شفاء السقام» (ص/ 19).
(4) «الرسالة المستطرفة» (ص/ 17).

وهذا ظن خاطىء مجانب للصواب وللواقع، ويرده النقول العديدة عنه.

وعند التحقق من باعث هذا الوهم نجد أنه يمكن يرجع إلى أحد سببين:

1 - وقوف السبكي على قطعة من الكتاب مختصرة محذوفة الإسناد.

2 - اشتمال كتاب ابن السكن على أحاديث معلقة كثيرة، فلعل السبكي وقف على مواضع يعزو الحفاظ إلى هذه التعاليق، فظن أنه غير مسند.

وفيما يأتي جملة من النقول تبين أنه كتاب مسند[1]:

1 - قال ابن القطان الفاسي: قال ابن السكن في «**السنن**» حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، وابن مخلد، قالا: حدثنا عقبة بن مكرم، قال: حدثنا أبو بكر الحنفي، قال حدثنا عبد الحميد بن جعفر، قال: أنبأني نوح بن أبي بلال، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري بن جعفر، قال: أنبأني نوح بن أبي بلال، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمد» الحديث[2].

2 - قال ابن القطان الفاسي: قال أبو علي بن السكن في كتابه في السنن، عن محمد ابن يوسف، هو - الفربري - عن البخاري، عن علي بن خشرم، عن وكيع، عن سفيان، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن أبيه، عن جده قيس بن عاصم أنه قال: «أسلمت فأمرني رسول الله ﷺ أن أغتسل بماء وسدر».

ثم قال: هكذا رواه وكيع مجوداً عن أبيه، عن جده[3].

---

(1) تنبيه: لم أنقل هنا إلا ما جاء فيه التصريح بعبارة (السنن)، أو دلت قرينة قوية على أنه منقول من كتاب «السنن»، لأن ابن السكن له كتاب آخر مسند لا يقل شهرة عن كتاب السنن، وهو كتاب (الحروف في معرفة الصحابة)، وينقل منه الحفاظ كثيراً.

(2) «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (2/ 222).

(3) «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (2/ 429).

ويحيى بن سعيد وجماعة رووه عن سفيان، لم يذكروا أباه، انتهى كلام أبي علي.

3 - قال ابن القطان الفاسي: ذكر أبو علي بن السكن، في سننه هكذا: حدثنا سعيد بن عبد العزيز الحلبي، حدثنا أبو تقي: هشام بن عبد الملك، حدثنا بقية، عن الوليد بن كامل، أنبأني المهلب بن حجر البهراني، عن ضبيعة بنت المقداد بن معدي، عن أبيها، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى عمود، أو سرية، أو شيء، فلا يجعله نصب عينيه، وليجعله على حاجبه الأيسر».

قال ابن السكن: ذكر هذا الحديث أبو داود، والنسائي[1].

4 - قال ابن القطان الفاسي: قال أبو علي بن السكن: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا الحسن ابن أحمد بن أبي شعيب الحراني، حدثنا مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ «إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه، ولا يتحدثان على طوقهما، فإن الله يمقت على ذلك».

قال ابن السكن: رواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وأرجو أن يكونا صحيحين[2].

5 - قال ابن القطان الفاسي: قال أبو علي بن السكن: حدثنا عبد الله بن سليمان، قال: حدثنا هارون ابن إسحاق، قال: حدثنا ابن فضيل، عن

---

(1) «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (3/ 352)، ونقله العيني في «شرح سنن أبي داود» (3/ 252).

(2) «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (5/ 260)، ونقله مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه» (1/ 147).

حصين، وآخر ذكره عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «يجزئ من الوضوء المد، ومن الجنابة الصاع»، فقال رجل: ما يكفيني، قال: قد كفى من هو خير منك، وأكثر شعرا[1]. اهـ.

6 - قال الحافظ ابن عبدالبر: وقد روي بمثل هذا المعنى حديث حسن أخبرناه خلف بن القاسم حدثنا **سعيد بن السكن** ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران السراج قالا حدثنا علي بن أحمد بن سليمان البزار حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني حدثنا أصبغ بن الفرج حدثنا عبد الرحمن بن القاسم حدثنا نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك بن المغيرة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء».

قال ابن السكن: هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب لرواية ابن القاسم له عن نافع عن أبي نعيم وأما يزيد فضعيف[2]. اهـ.

ومما يضاف إلى ما تقدم في بيان أنه كتاب مسند عدة أمور:

1 - قال ابن الملقن: وذكره ابن السكن في «صحاحه» بغير إسناد، فقال: روي: «أنه عليه السلام قال: إنما أنا عبد، أكل كما يأكل العبد»[3].

أقول: هذا من الأحاديث المعلقة في كتاب ابن السكن، ونص ابن الملقن على قوله (بغير إسناد) فيه إشارة إلى أن الكتاب مسند، إذا لا تقال هذه العبارة في كتاب غير مسند، فلا يقال: وذكر ابن حجر في «بلوغ المرام» بغير إسناد، وهذا ظاهر.

---

(1) «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (5/ 270).

(2) «التمهيد» (17/ 195).

(3) «البدر المنير» (7/ 445).

2 - لم يكن معروفاً في ذلك العهد تصنيف الأحاديث محذوفة الأسانيد، وليس هذا من منهج المحدثين وطريقتهم في ذلك الزمان.

وإنما عرفت هذه الطريقة في التصنيف في وقت متأخر كما وقع لـ عبد الحق الأشبيلي (ت581هـ) في مصنفاته في الأحكام الوسطى والصغرى.

3 - رواية الحفاظ كابن عبدالبر والجياني كثيراً من الأحاديث من طريق ابن السكن بالإسناد، خاصة روايته لـ «صحيح البخاري».

4 - أن ابن الملقن ينقل عن ابن السكن في مواضع كثيرة بعبارة (أخرجه ابن السكن)[1]، ومن المعروف لدى أهل الاصطلاح أن عبارة (أخرجه) و(رواه) لا تذكر إلا في الكتب المسندة.

فلا يقال: أخرجه النووي في «رياض الصالحين» أو أخرجه المجد ابن تيمية في «المنتقى»، وهذه مسألة اصطلاحية وقع الاتفاق عليها عند عامة المحدثين المعتنين بهذا الفن.

- **المبحث التاسع: ثناء العلماء على كتابه.**

اثنى عدد من أصحاب الحديث وغيرهم على كتاب ابن السكن، ووصفوه بالصحة والسعة، وفيما يأتي بيان ذلك:

- نقل الذهبي أنه ذكر لابن حزم قول من يقول: أجل المصنفات الموطأ.

فقال ابن حزم: بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان، وصحيح سعيد بن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ[2].

---

(1) «خلاصة البدر المنير» (2/ 52، 325، 371).

(2) «سير أعلام النبلاء» (18/ 203)، و«تذكرة الحفاظ» (3/ 231)، وتتمة كلام ابن حزم: ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، ومصنف قاسم بن أصبغ، ومصنف الطحاوي، ومسند البزار، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند أحمد بن =

وقال الذهبي: كان ابن حزم يثني على **صحيحه** المنتقى، وفيه غرائب[1].

ونقل ابن خير الإشبيلي عن أبي الوليد بن الفرضي قوله: من كان عنده مصنف ابن السكن لم يبق عليه من الحديث كبير شيء أو كلام هذا معناه[2].

- **المبحث العاشر: رواة كتابه «السنن»، ونسخه المخطوطة.**

أولاً: رواة الكتاب.

سبق الحديث أن المغاربة استأثروا بمؤلفات ابن السكن ومسموعاته، واشتهرت عندهم في وقت متقدم، ولم يكن للمشارقة من ذلك إلا النقل عنها بواسطة.

ومن رواة كتابه (السنن):

1 - الحافظ خلف بن القاسم، وهو الإمام الحافظ المجود،

= حنبل، ومسند ابن راهويه، ومسند الطيالسي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند سنجر، ومسند عبد الله بن محمد المسندي، ومسند يعقوب بن شيبة، ومسند علي بن المديني، ومسند ابن أبي غرزة ثم بعدها التي فيها كلامه وكلام غيره، مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنف بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب أبي بكر بن المنذر الأكبر والأصغر.
ثم مصنف حماد بن سلمة، ومصنف سعيد بن منصور، ومصنف وكيع، ومصنف الفريابي، وموطأ مالك بن أنس، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومسائل أحمد بن حنبل، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور.
قال الذهبي معلقاً ومتعقباً: قلت: ما أنصف ابن حزم؛ بل رتبة الموطأ أن يذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي داود والنسائي، لكنه تأدب، وقدم المسندات النبوية الصرف، وإن للموطأ لوقعا في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء.

(1) «السير» (16/ 118).

(2) «فهرست ابن خير» (ص/ 104).

أبو القاسم، خلف بن القاسم بن سهل، الأندلسي المعروف بابن الدباغ، وهو محدث الأندلس في وقته، وهو راوية مؤلفات الحافظ ابن السكن

ولد سنة خمس وعشرين وثلاث مئة.

صنف «حديث مالك»، و«حديث شعبة «، وكتاباً في الزهد.

روى عنه: أبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر.

وكان الحافظ ابن عبد البر يعظمه ولا يقدم عليه أحداً من شيوخه.

وعامة روايات ابن عبدالبر عن ابن السكن أخذها عن خلف بن القاسم، توفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة[1].

2 - أصبغ بن عبد الله بن مسرة، أبو القاسم الحناط[2].

سمع أبا محمد بن الورد، وأحمد بن الحسن الرازي، وأبا إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان، وأبا علي بن السكن، سمع منه مصنفه الصحيح في السنن.

3 - محمد بن سعدون من ساكني حصن مورة من عمل باجة يكنى أبا عبد الله.

سمع بقرطبة من عمران بن عبيد الله ومن غيره.

وكان رجلاً صالحاً فاضلاً زاهداً ورعاً.

قال ابن الفرضي: حدث بكتاب السنن لابن السكن، والتفسير المنسوب إلى ابن عباس وغير ذلك[3].

---

(1) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (17/ 113)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (3/ 153).

(2) «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (1/ 32)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (27/ 162).

(3) «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (1/ 179).

ثانياً: نسخه المخطوطة.

تعد مؤلفات ابن السكن وعلى رأسها كتابه «السنن» في عداد المفقود عند عامة المختصين بالتراث المخطوط.

ولا يكاد يوجد لها ذكر في فهارس خزائن التراث، وعلى رأسها فهرس فهارس خزائن التراث الإسلامي (الفهرس الشامل) الصادر عن مؤسسة آل البيت بالأردن.

وتجدر الإشارة أن تعذر الوصول إلى مؤلفات الحافظ ابن السكن، وكذا عزة حديثه كانت منذ عهد متقدم.

قال الحافظ الذهبي: ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة[1].

وقال أيضاً: ووقع كتابه الصحيح المنتقى إلى أهل الأندلس[2].

قال الذهبي: وحديثه يعز وقوعه لنا، ويعسر إلا بنزول[3].

وقد سبق البيان أن عامة الحفاظ المشارقة ينقلون عنه بواسطة المغاربة.

(تنبيه) ذكر المباركفوري (ت **1353**هـ) في «مقدمة تحفة الأحوذي» (ص/ **155**) قائمة مختلقة موضوعة[4] تضم جملة من نفائس المخطوطات ونوادر الخطوط، وذكر منها «صحيح ابن السكن» كاملاً بخط السيوطي! وفيما يأتي بيان هذه القائمة:

«نسخة قلمية من «صحيح ابن خزيمة» موجودة في خزانة الكتب

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (**16/ 117**).

(2) «تذكرة الحفاظ» (**3/ 100**).

(3) «السير» (**16/ 118**).

(4) هذا القائمة (المختلقة) من المخطوطات النفيسة يسميها بعض العلماء المعاصرين (مسيل اللعاب).

الجرمنية، وعلى هامشها حواش للحافظ ابن حجر مفيدة نافعة، والمجلدان الأخيران منها سالمان من النقص، والمجلد الأول منها ناقص.

- ونسخة قلمية صحيحة كاملة من كتاب «صحيح ابن حبان» أيضاً موجودة فيها مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، وله على هامشها أيضا حواش مفيدة، والمجلد الأول من هذا الكتاب موجود في خزانة الكتب المحمودية في المدينة المنورة.

- ونسخة قلمية كاملة صحيحة من كتاب «صحيح أبي عوانة» موجودة في خزانة الكتب الجرمنية، مكتوبة بخط يحي بن نعيم الأنصاري، ونسخة قلمية نفيسة من هذا الكتاب موجودة في خزانة الكتب للعلامة أبي الطيب شم الحق العظيم أبادي مصنف غاية المقصود وعون المعبود.

- ونسخة قلمية من كتاب «صحيح ابن السكن» موجودة فيها أيضاً مكتوبة بخط الحافظ السيوطي.

- ونسخة قلمية صحيحة من كتاب «صحيح الإسماعيلي» موجودة فيها أيضاً مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر». اهـ.

ومما يدل على اختلاقها واختراعها نص الحافظ ابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم أن كتاب ابن خزيمة مفقود، ولم يوجد منه سوى قدر ربعه، فكيف يقال: توجد نسخة كاملة بخط الحافظ ابن حجر[1].

---

(1) جاء في «الرسالة المستطرفة» (ص/ 14): وصحيح ابن حبان هذا موجود الآن بتمامه بخلاف صحيح ابن خزيمة فقد عدم أكثره كما قاله السخاوي
وفي «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد تلميذ الحافظ ابن حجر (ص/ 213): صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه.

الخاتمة

1 - يعد ابن السكن من الحفاظ الذين عرفوا بكثرة المشايخ، وسعة الرحلة وساعده ذلك على إدراك بعض من أخذ عن الإمام أحمد وطبقته، وقد عده ابن حجر من الحفاظ الكبار.

2 - يعد ابن السكن من أشهر رواة صحيح البخاري عن الفربري، وروايته من أتقن الروايات، وله فيها زيادات في تقييد المهمل وبيان المبهم، وشرح الغريب ونحو ذلك، ويعتبر أول من أدخل «صحيح البخاري» إلى مصر وحدث به.

3 - مؤلفات ابن السكن هي: «السنن الصحاح المأثورة»، و«الحروف في معرفة الصحابة»، و«الجرح والتعديل»، و«حديث الثوري»، ومن آثاره التي تلحق بالمؤلفات «زوائده على روايته للبخاري».

4 - أخذ عنه الحديث الكثير من أصحاب الحديث من مختلف الأقطار، وتفرد المغاربة بنقل كتبه وروايتها.

5 - غالب أصحاب الحديث من المشارقة ينقلون عن كتبه بواسطة المغاربة، لأنهم لم يروا كتبه ولم تقع لهم، ومنهم الحافظ الذهبي.

6 - الاسم الصحيح للكتاب هو (السُّنَنَ الصِّحَاحَ المَأْثُورَة)، وقد اشتهر عند العلماء تسميته بـ (السنن) و(الصحيح) اختصاراً.

7 - موضوع كتابه: أحاديث الأحكام الفقهية، ورتبه على طريقة الأبواب كترتيب أصحاب السنن.

8 - موارده في كتابه: قصد ابن السكن انتخاب أحاديث السنن الموجود في أربعة كتب: (الصحيحين، وسنن أبي داود وسنن النسائي)، وزاد عليه زوائده كثيرة.

9 - بلغ عدد أحاديث الكتاب فوق خمسة آلاف حديث تقريباً، وقد وصف عدد من الحفاظ كتابه بـ (الكبير).

10 - قسم كتابه إلى ثلاثة أقسامه: (الأحاديث الصحيحة المجمع عليها، والأحاديث التي احتج بها بعض الأئمة وإن لم تكن على شرطه، وأحاديث الأحكام المعلة والغرائب وقد أبان عن علتها)، وقد نص على ذلك حيث قال:

أ - وما ذكرته في كتابي هذا مجملاً فهو مما أجمعوا على صحته.

ب - وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سميتهم فقد بينت حجته في قبول ما ذكره ونسبته إلى اختياره دون غيره.

ج - وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النقل للحديث فقد بينت علته ودللت على انفراده دون غيره.

11 - وصفه بعض أهل العلم - كابن الملقن - بالتساهل في التصحيح معتمداً على ما وقف عليه في كتابه من أحاديث ضعيفة وكذا بعض الأحاديث الواهية والمعلة.

12 - إن وصفه بالتساهل مجانب للصواب لأمرين:

الأول - أن الأحاديث الضعيفة التي أوردها ابن الملقن وغيره

لابن السكن معدودة - نحو الثلاثين - لا تكاد تذكر مقارنة بحجم الكتاب الذي جاوز خمسة آلاف حديث، يضاف إلى ذلك أن جملة من هذه الضعيفة محل اجتهاد، وقد وافقه غيره في تصحيحها.

الثاني - أن ابن السكن قسم أحاديث كتابه إلى ثلاثة أقسام منها ما هو على شرطه، ومنها ما دون ذلك كما تقدم بيانه، ولا بد من التحقق في أي قسم ساق الحافظ ابن السكن هذه الأحاديث الضعيفة وكذا الواهية.

13 - الخروج بحكم نهائي قاطع في هذا المسألة مآله الآن إلى التوقف حتى يحصل الوقوف على الكتاب أو القدر الكافي في بيان منهجه في مسألة التصحيح، ومدى موافقته أو مخالفته لغيره من الأئمة والنقاد.

14 - ولقائل أن يقول - وهو الأقرب -:

إن ابن السكن من الحفاظ الكبار - كما وصفه ابن حجر -، ولا يخفى عليه مثل هذه الأحاديث الضعيفة والواهية - وهي معدودة -، **والراجح أنها ليست على شرطه، وإنما أوردها تحت القسم الثاني أو الثالث.**

15 - يعد كتاب (السنن) لابن السكن من كتب السنة المسندة على خلاف ما ظنه البعض من كونه كتاب محذوف الأسانيد.

16 - يورد في كتابه الآثار الموقوفة على الصحابة، ويورد الأحاديث المعلقة.

17 - ينقل مذاهب الأئمة الفقهاء في بيان فقه الحديث، ويبين الناسخ والمنسوخ، ويشرح الغريب أحياناً.

18 - يتكلم على الأحاديث ببيان الواهي والمعل والغريب، ويسكت على الضعف اليسير.

19 - أبرز المصادر المتأخرة التي حفظت لنا قدراً وافراً من نصوص الكتاب: الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه «بيان الوهم والإيهام»، والحافظ ابن الملقن في مؤلفاته في التخريج وعلى رأسها «البدر المنير» و«تحفة المحتاج».

20 - لا زال كتاب (السنن) لابن السكن في عالم المخطوط، ويعد عند كثير من المختصين في هذا الفن في عداد المفقود، ولا صحة لوجود نسخة كاملة منه بخط الحافظ السيوطي.

فهرس المصادر والمراجع

1 - «**الاستيعاب**» لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى **1415**هـ.

2 - «**الأعلام**» لخير الدين الزركلي، طبعة دار الملايين.

3 - «**الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر دار التراث، المكتبة العتيقة - القاهرة/ تونس، الطبعة الأولى، **1379**هـ - **1970**م.

4 - «**البدر المنير**» لابن الملقن، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر دار الهجرة بالثقبة - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1425**.

5 - «**بلوغ المرام من أدلة الأحكام**» لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد حامد الفقي.

6 - «**بيان الوهم الإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**» لأبي الحسين علي بن محمد بن القطان الفاسي، تحقيق الحسين سعيد، نشر دار طيبة بالرياض - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1418**هـ.

7 - «**تاريخ الإسلام**» لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمر تدمري، نشر دار الكتاب العربي ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

8 - «**تاريخ علماء الأندلس**» لابن الفرضي عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي.

9 - «**تاريخ مدينة دمشق**» لأبي القاسم علي بن الحسين المعروف بابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، نشر دار الفكر ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

10 - «**تحفة الأحوذي**» لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان.

11 - «**تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج**» لابن الملقن، تحقيق عبدالله اللحياني، نشر دار حراء مكة المكرمة، الطبعة الأولى **1406** هـ.

12 - «**التحقيق في أحاديث الخلاف**» لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، تحقيق مسعد السعدني، نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1415**هـ.

13 - «**تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف**» لعبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق سلطان الطبيشي، نشر دار ابن خزيمة بالرياض - السعودية، الطبعة الأولى **1414**هـ.

14 - «**تذكرة الحفاظ**» لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان.

15 - «**تقييد المهمل وتمييز المشكل**» للحافظ أبي علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل، نشر وزارة الأوقاف سنة **1418**هـ - **1997**م

16 - «**تهذيب الكمال**» لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

17 - «**تهذيب سنن أبي داود**» لابن قيم الجوزية، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة ببيروت - لبنان، سنة **1400**هـ.

18 - «**التلخيص الحبير**» لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، مصورة عن طبعته الأولى سنة **1384**هـ.

19 - «**التمهيد**» لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق سعيد أحمد أعراب، مصورة عن مؤسسة قرطبة.

20 - «**حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**»، للحافظ جلال الدين السيوطي.

21 - «**خلاصة الأحكام**» للنووي، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، نشر مؤسسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى سنة **1418** هـ.

22 - «**دول الإسلام**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة **1394** هـ.

23 - «**الرسالة المستطرفة في بيان كثير من كتب السنة المشرفة**» لمحمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الرابعة، **1406 - 1986**.

24 - «**سير أعلام النبلاء**» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **143**هـ.

25 - «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**» لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، نشر دار بن كثير، سنة النشر **1406**هـ.

26 - «**شرح سنن أبي داود**» للحافظ أبي محمد محمود بن أحمد بن موسي بدر الدين العيني، تحقيق أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، نشر مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، **1420**هـ - **1999**م.

27 - «**شرح سنن ابن ماجه** - **الإعلام** بسنته ﷺ -» للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، تحقيق كامل عويضة، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، **1419**هـ - **1999**م.

28 - «**شرح صحيح البخاري**» لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبي، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم،، طبع في دارالرشد بالرياض عام **1420**هـ.

29 - «**شفاء السقام في زيارة خير الأنام**» للسبكي، مصورة عن الطبعة الأولى بولاق.

30 - «**طبقات الحفاظ**»، لجلال الدين السيوطي.

31 - «**طبقات علماء الحديث**» لأحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق أكرم البوشي، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة **1407**هـ.

32 - «**العبر في خبر من غير**» للحافظ الذهبي، تحقيق زغلول، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

33 - «**عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**» لبدر الدين العيني محمود بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني، طبعة مصر.

34 - «**غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**» للرشيد العطار، تحقيق مشهور حسن سلمان نشر دار الصميعي بالرياض عام**1417** هـ.

35 - «**غوامض الأسماء المبهمة**» لابن بشكوال، تحقيق محمود مغراوي، نشر دار الأندلس الخضراء بجدة - السعودية، الطبعة الأولى سنة **1415**هـ.

36 - «**فتح الباري**» لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة - مصر، الطبعة الأولى سنة **1407**هـ.

37 - «**الفهرست**» لمحمد بن خير الإشبيلي، تحقيق فرنشكه قداره، نشر المكتب التجاري ببيروت ومكتبة المثنى ببغداد، والخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية سنة **1382**هـ.

38 - «**لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**» للحافظ محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى **1419**هـ - **1998**م.

39 - «**المحلى**» لأبي محمد بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، نشر دار التراث بالقاهرة - مصر.

40 - «**المغني عن حمل الأسفار**» لزين الدين عبد الرحيم العراقي، تحقيق أشرف عبد المقصود، نشر مكتبة طبرية بالرياض، الطبعة الأولى **1415**هـ.

41 - «**المعجم المفهرس**» للحافظ ابن حجر، تحقيق شكور محمد، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى سنة **1418**هـ.

42 - «**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**» لابن تغري بردى، الطبعة المصرية.

43 - «**نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر**» لرشيد الدين العطار أبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله القرشي، تحقيق مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى **1423**هـ - **2002**م.

44 - «**نصب الراية**» لعبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق محمد يوسف البنوري، نشر دار الحديث بمصر.

45 - «**النكت الوفية**» للحافظ البقاعي، تحقيق ماهر ياسين الفحل.

46 - «**هدى الساري**» لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة - مصر، الطبعة الأولى سنة **1407**هـ.

47 - «**الوافي بالوفيات**» لصلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق مجموعة من الباحثين والمستشرقين، نشر دار النشر فرانز شتايز.

فهرس المواضيع

الموضوع | الصفحة

